الأوْلى في تحوّلات البنية الداخلية
دراسة في شرح الشافية لرضي الدين الأستراباذي

أ. د عدنان عبد الكريم جمعة & م. م كريم دوهان عويز

كلية الآداب / جامعة البصرة

أستلام البحث: ٢٠١٧/٤/١٠ قبول نشر : ٢٠١٨/٦/١٤

مقدمة :

يعدُّ الأَوْلى من الأدلة النحوية الملحقة بالأصول النحوية ، وقد ألحقه أبو البركات الأنباري (٥٧٧ ه) بالقياس [١] ، وحدَّه بقوله : " أما الاستدلال الأوْلى فهو أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة " [٢]، ومثَّل له : بأن الأسماء تبنى إذا تضمنت معنى حرف منطوق به ، فلئن تبنى أسماء الإشارة و(ما التعجبية) لتضمنهما معنى حرف غير منطوق به كان ذلك من طريق الأَوْلى [٣]. فقد اشترك اسم الإشارة مع الأسماء المبنية بتضمنهم معنى الحرف ، وقد زاد اسم الإشارة على الأسماء المبنية بأنه نائب عن اسم غير منطوق به ، فاستحق الأولوية بهذه الزيادة . فقد بَانَ من خلال تمثيل الأنباري أن الأَوْلى استدلال لفظي قائم على حمل الفرع على الأصل، إذا تضمن الفرع المعنى الموجود في الأصل وزيادة . غير أن تمثيله يكشف لنا أن الأَوْلى لا يقف عند حدِّ الفرع والأصل ، بل يتجاوز ذلك ، فيكون بين طرفين يشتركان في ظاهرة ما ، ويزيد أحدهما على الآخر بزيادة تقضي له الأولوية بذلك الحكم الموجود في الأول .وقد استقرأتُ استعمال الرضي للأَوْلى من خلال ممارسته لهذا الدليل . فبَدا لي أنه على الآتي : هو حكم ناشئ عن استدلال لفظي بين طرفين يشتركان في ظاهرة ما ، ثبتت لأحدهما مع وجودها في الطرف الآخر وزيادة ، لإثبات الحكم للطرف الثاني عند ثبوتها في الطرف الأول ، أو لإزالة الحكم عن الطرف الثاني عند عدم وجودها في الطرف الأول . وحنيئذٍ يكون وجودها في الثاني أو عدمه أَوْلى من الأول بفعل تلك الزيادة .

وقلنا في التعريف : إنه حكم ، لأنه إسناد شيء إلى شيء، والحكم : إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً [٤]. منشأ هذا الحكم اللفظ . وقلنا : بين طرفين ، ولم نقل بين أصل وفرع ، كما فعل الأنباري في حدِّه ؛ لأننا وجدنا طرفيه قد يكونا أصل وفرع ، وقد لا يكونا كذلك ، فمثال ما كان طرفاه أصل وفرع ، قول الرضي : "فإذا نقلت الحركات إلى ما قبل الواو والياء نظر : فإن كانت الحركة فتحة قلبت الواو والياء ألفاً ، لأنه إذا أمكن إعلال الفرع بين ما أعل به الأصل فهو أَوْلى" . وقلنا

لإثبات الحكم إلى الآخر .. أو لنفيه عن الآخر ، لأنه قد يكون لإثبات الحكم وقد يكون لنفيه ، ومثال ما كان الأَوْلى لنفي الحكم ، قول الرضي : "إنّما قلبت الواو المذكورة ياء لوقوعها موضعاً يليق به الخفة؛ لكونها رابعة ومتطرفة وتعذّر غاية التخفيف، أعني قلبها ألفا لسكونها لفظاً أو تقديراً كما ذكرنا، فقلبت إلى حرف أخف من الواو، وهو الياء، وقيل: إنّما قلبت الواو المذكورة ياء لانقلابها ياء في بعض التصريفات، نحو: أغرَيْتُ وغازَيْتُ، فإنّ مضارعها: أُغْري وأُغازي... ولو كان قلب الواو ياء في المضارع يوجب قلبها في الماضي ياء لكان قلبها ياء في نفس الماضي أوْلى بالإيجاب، فكان ينبغي أن يقال: غَزَيْتُ، لقولهم غُزي، وأيضاً المضارع فرع الماضي لفظاً فكيف انعكس الأمر؟" .

وقد اتخذتُ الصرف ميداناً لدراسة الأَوْلى ، وخصصتُ تحولات البنية الداخلية من بين الظواهر الصرفية لتكون مجالاً لتطبيق هذا الدليل واستجلاء حقيقته عند الرضي الأستراباذي.

أولاً: الأوْلى في تحوّلات وسط البنية:

١- توالي صوتي علّة عيناً ولاماً في كلمة واحدة:

إذا توالى صوتا علّة عيناً ولاماً لكلمة واحدة، سواء أكانا واوين أم ياءين، أم واواً وياء، فالقياس في جميع ذلك إعلال اللام؛ لأنّها محلّ التغيير، وفقاً للقاعدة الصرفية في ما اعتلت عينه ولامه أن تصحَّ العين وتُعلَّ اللام، نحو: (حياة)، فإنّ أصلها (حيي)؛ فاعتلّت اللام بقلبها ألفا، وصحّت العين؛ إلا أنّه قد وردت بعض الأسماء ممّا عينه ولامه صوت علّة؛ فأُعلّت العين فيهما، منها: (غاية، وثاية، وآية)، فإنّ أصلَ (غاية): (غوي)، قُلبت الواو ألِفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهي عين الكلمة، وقد وصف النحويون هذا الإعلال بالشذوذ، إذ القياس في مثله إعلال الياء (لام الكلمة)(٥).

قال الرّضي:"وقالوا في الاسم: حَيَاة ودَوَاة ونَوَاة، وشذّ غَايَة وغَاي، ورَايَة ورَاي، وآيَة وثَاية، والقياس غَواة أو غَيَاة، والأوّل أوْلى؛ لأنّ باب طَوَيْت أكثر من باب حَيِيَ؛ وإنّما قلنا بشذوذ ذلك، لأنّ الأوْلى إعلال الآخر كما في هَوَى ونَوَى. وقال الفراء وجماعة من المتقدمين في آية: إنّه ساكن العين، والأصل آيّة وآيّ قُلبت العين الساكنة أَلِفا، لفتح ما قبلها كما في طائي وياجل وعَاب، وهو ههنا أوْلى لاجتماع الياءين، وقال الكسائي: آيِيَة، على وزن فاعلة فكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما، فحُذِفَت الأُولى"(٦).

تعرّض الرّضيّ لمسألتين صرفيتين في هذا النصّ: إحداهما تتصل بالإعلال القياسي والشاذ في ما توالى فيه صوتا علّة، والأخرى تتصل بإعلال آية وما يترتب على ذلك من معرفة أصلها ووزنها. أمّا ما يتصل بتوالي صوتي علّة، فإنّ القياس أن تُعَلّ لام الكلمة، وتصحّ عينها، نحو: حَياة، وشذّ إعلال العين، نحو: غاية وآية، قال ابن مالك: "لو اجتمع في كلمة واوانِ أو ياءانِ، أو واوٌ وياءٌ،

وكلّ واحد منهما مستحق لأن يقلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبلَهُ، فلا بُدَّ من تصحيح أحدِهما وإعلال الآخَر، والآخِر أحقُّ بالإعلال" (٧). وذهب الرضيّ إلى أنّه إذا اختلّ شرط إعلال اللام، فلا تُعلّ العين وإن توافرت لها شروط الإعلال، لعدم إعلال ما هو أحقّ منها بالإعلال، وهو اللام، قال: "كما يكون هناك حرف آخر هو أَوْلى بالقلب، ولكن لم يُقلب لاختلال بعض شروط إعلاله، فلا يقلب إذن الحرف الذي ثبت علّة قلبه لعدم قلب ما هو أولى منه بالقلب لولا اختلال شرطه، وذلك نحو: طَوِىَ، وحَيِى ،كان اللام أَوْلى بالقلب لو انفتح ما قبلها كما في رَوَى، ونَوَى، فلما انكسر ما قبلها لم تُعلّ، فلم تقلب العين ألفاً أيضاً، وإن اجتمع شرائط قلبها"(٨). ولم يرتضِ العلماء إعلال العين واللام معاً في الكلمة نفسها؛ لأنّهم لو فعلوا ذلك "لَوالوا على الكلمة إعلالين، وذلك مكروه عندهم"(٩).

وقد استدلّ الرضيّ على أنّ (غاية، وثاية، وآية) ونحوهم، شاذٌّ؛ لأنّه إعلال للعين، مع أنّ اللام صوت علّة أيضا، فالصورة التي يضعنا الرضيّ بإزائها أنّ العين واللام حرفا علّة، وكل واحد منهما مستحق للإعلال في ذاته، وتوفر شروطه، بصرف النظر عن موقعه، وزادت اللام على العين بأنّها طرف، والأطراف موضع التغيير، فجعل إعلال اللام أوْلى من إعلال العين، واستحقت الأولوية بهذه الزيادة الموقعية، كونها طرفا، وقد استند في استدلاله إلى قاعدة توجيهية، هي: الإعلال بالطرف أوْلى من الوسط، أو الأطراف أوْلى بالتغيير.

أمّا إعلال (آية) فأغلب النحويين على أنّها مُعلّة إعلال شاذ، بقلب عينها ألِفا، مع أنّ لامها صوت علّة أيضا، بيد أنّهم اختلفوا في الأصل الذي صدر عنه هذا الإعلال، ووزنها، وهم في ذلك على مذاهب(١٠):

١- مذهب الخليل، أنّ أصل آية: أَيَيَة، ووزنها: فَعَلَة، وقد ورد في العين: "الآية: العلامة، والآية من آيات الله، والجمع الآي. وتقديرها: فَعَلَةٌ. قال الخليل: إنّ الألف التي في وسط الآية... هي في الأصل: ياء"(١١)، بمعنى أنّ الياء الأوْلى في (أَيَيَة) لمّا تحركت وانفتح ما قبلها قُلبت ألِفا، وهذا الإعلال شاذ. ونسبه إليه سيبويه(١٢)، وآخرون(١٣).

٢- نُسب إلى الكسائي أنّ أصلها: آييَة، ووزنها (فاعِلة)، قال الأنباري-وهو تلميذ الكوفيين(١٤)- : "وقال الكسائي: آية وزنها من الفعل فاعِلة، والأصل فيها: آييَة على وزن ضاربة، فكان يلزم الياءين الإدغام فتصير: آيّة على وزن دابّة وخاصّة، فاستثقلوا هذا فحذفوا إحدى الياءين"(١٥) ونسب إليه العكبري (ت٦١٦هـ) أنّ المحذوف اللام الثانية، وهي لام الفعل، ووزنها على هذا فاعلة. ونقل المؤدب (وهو من علماء القرن الرابع الهجري) حوار الفراء مع الكسائي حول وزن (آية) قال: "وقال الفراء رحمه الله: سألت الكسائي عن (آية) ما هي من الفعل؟ فقال: (فاعلة) وكانت في الأصل: (آييَة) فخففوها. قال: فقلتُ له: هلاّ صغروها (أُوَيِيَّه) كما أنّ صالحة

تُصغّر (صُوَيْلِحَةً)؟ قال: صغَّروها (أيَيَّةً) كما صغروا فاطمة وعاتكة: (فُطَيْمَة) و (عُتَيْكة). قال: فقلتُ: إنّما يجوز أن تُصغّر فاطمة: (فُطيْمَة) إذا كانت اسما موضوعا وليس سبيل (آيَة) سبيلها"[١٦].

٣- نُسب إلى سيبويه والفراء أنّ أصلها (أيَّة)، ووزنها (فَعْلَة)، قال العكبري: "قول سيبويه هي: فَعْلَة، بسكون العين، فلو خرجَ على الأصل لكان (أيّة) فقُلبت ألِفا لثقل التضعيف، ولئلا تلتبس بـ(أيّة) التي للاستفهام عن المؤنث"[١٧]. والحق أنّ سيبويه نقل هذا الرأي عن علماء متقدمين وقوّاه، قال: "وقال غيره[١٨]: إنّما هي أيّةٌ وأيٌّ فَعْلٌ، ولكنّهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما، لأنّهما تُكرهان كما تكره الواوان، فأبدلوا الألف كما قالوا: الحَيَوان، وكما قالوا: ذوائب، فأبدلوا الواو كراهية الهمزة. وهذا قولٌ"[١٩].

ونُسب إلى الفراء أنّ أصلها (أيْيَة)، ووزنها (فَعْلَة)، قال الأنباري:"قال الفرّاء: ووزنها من الفعل: فَعْلَة، أصلها:أيَّة، فاستثقلوا التشديد فأتبعوه الفتحة التي قبلها"[٢٠]، نقل الرّضي ذلك عن الفراء وجماعة من المتقدمين[٢١]. والوجه عندهم أنّ الياء الساكنة قُلبت ألِفا لسكونها وانفتاح ما قبلها[٢٢]. ولمّا أحسّ الرّضي أنّ العلّة التي استند إليها الفرّاء منقوصة، إذ بمقتضى القاعدة الصرفية أن تتحوّل الياء ألفا إذا تحرّكت وانفتح ما قبلها، وهنا الياء ساكنة، عضّد توجيه الفرّاء بالاستدلال بالأوْلى، وحاصل هذا الاستدلال أنّه لما حصل قلب الياء الساكنة ألفا، وإن لم تتوالَ ياءان، نحو: عاب، فإنّ أصلها: العيبَ، فقلبت الياء ألفا، فلئن تقلب الياء ألفا فيما توالت فيه ياءان، لثقل الياءين، كان ذلك من طريق الأوْلى. وقد رجّح ابن مالك (ت٦٧٢ه)، وابن عقيل (ت٧٦٩ه) ما نُسب إلى سيبويه والفرّاء، واحتجّا له؛ بأنّه أسهل الوجوه، إذ ليس فيه إلّا إبدال الألف من صوت العلّة الساكن (الياء)، وقد ورد له نظير في كلام العرب، منه قولهم: اللَّهم تقبّل تابتي وصَامتي، فأبدلوا الألف من الواو الساكنة، ففيما اجتمع فيه ياءان أوْلى؛ لأنّه أثقل[٢٣]. ولو أنّنا أجرينا تحليلا صوتيا، بحسب رؤية المحدثين، لما كان هناك إبدال للألف من الياء، وإنّما يكون إسقاط صوت العلّة الياء؛ لأنَّه يشكل مزدوجاً هابطاً(ـــــــــــــــــــــ ي) وإطالة المصوّت القصير(الفتحة)، وبيان ذلك:

أيْيَة ← ء ـــــــــــــــــــــ ي×/ ي ـــــــــــــــــــــ/ ت ...

أايَة ← ء ـــــــــــــــــــــ / ي ـــــــــــــــــــــ/ ت ...

٢- إعلال صوت العلّة إذا كان عيناً لمصدر على وزن (إفعال) أو (استفعال):

إذا كان الفعل على وزن (أفْعَل) فالمصدر منه على (إفعال)[٢٤]، نحو: أقام، المصدر منه (إقامة)، ومقتضى الأصل أن يكون: إقْوَام، على وزن إفْعَال؛ لأنّ فعله أجوف واوي مزيد بالهمزة، ومثله: (استفعل) فإنّ المصدر منه (اسْتِفْعال)، نحو: استَضافَ، فالمصدر منه: اسْتضافة، ومقتضى الأصل أن

يكون: اسْتِضْياف على وزن (اسْتِفْعال)، وحدثت له تحولات سنأتي على بيانها. قال الرضيّ: "وقوله (في الإقامة والاستقامة) هذا هو النوع الثاني ممّا تنقل حركة عينه إلى ما قبله، وضابطه ما ذكرناه قبل من كونه مصدراً قياسياً مساوياً لفعله في ثبوت زيادات المصدر بعينها في مثل مواضعها من الفعل، والذي ذكره المصنف من حذف الألف المنقلبة عن الواو والياء في نحو: الإقامة والإبانة مذهب الأخفش، وعند الخليل وسيبويه أنّ المحذوفة هي الزائدة، كما قالا في واو مفعول، وقول الأخفش أَوْلى، قياساً على غيره مما التقى فيه ساكنان"[٢٥].

ما كان من المصدر على زنة (إفْعال، واسْتِفعال) يحمل على فعله في الإعلال[٢٦]، فقد أُعِلَّ (إقامة) لإعلال فعله (أقام)، فإنّ أصله (أقْوَمَ)، فالقياس أن يكون مصدره (إقوام) حملا على فعله، فالذي حدث أن نُقِلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارت: أَقَوْام، فتحركت الواو بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها في الحال، فقُلِبت ألفاً، فصار المصدر (إقاام) التقى ساكنان، فحذف أحدهما، وعوّض عنه بالتاء، فأصبح المصدر إقامة. ومثله ما كان من المصادر على وزن (اسْتِفْعال)، فنقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارت (اسْتَضْياف)، فتحركت الياء، بحسب الأصل وانفتح ما قبلها في الحال فقُلِبت ألفا، فأصبحت: استضاف، فالتقى ساكنان، فحذف أحدهما، وعوض عنه بالتاء في آخر المصدر، فصار: استضافة[٢٧].

بعد هذا يبرز الخلاف بين الخليل وسيبويه من جهة، والأخفش والفراء من جهة أخرى، حول أيّ الألفين هو المحذوف؟ بمعني أيّ الساكنين المحذوف الأوّل أم الثاني؟ وعلى إثر هذا الخلاف يُحدد وزن المصدر(إقامة) و(استضافة)ونحوهما، فإذا كان المحذوف الألف الأُولى المقابلة للعين من (إقامة)كان وزن المصدر(إفالة)،وإذا كان المحذوف الألف الثانية، وهي ألف الصيغة؛ كان وزن المصدر (إفْعَلة).

يرى الخليل وسيبويه أنّ المحذوف هو الألف الثانية، فيكون وزن المصدر عندهم من (أَفعل) هو (إفْعَلة)، ومن (اسْتَفْعَل) هو (اسْتِفْعال). قال المازني (ت٢٤٩ه): "فإذا قُلتَ من (أفْعَلتُ) مصدرا نحو: (أقامَ إقامَةً) و(أخاف إخافةً) فقد حذفتَ من (إقامةٍ وإخافةٍ) ألفا لالتقاء الساكنين. فالخليل وسيبويه يزعمان: أنّ المحذوف هي الألفُ التي تلي آخِرَ الحرف، وهي نظيرةُ واوِ مفعول في: مَقُولٍ، ومَخوفٌ"[٢٨]. وقال السيرافي: "لمّا أَعللتَ الواو والياء في الفعل أعللتهما في المصدر، فألقيت حركتهما على ما قبلهما فسكنتا وبعدهما ألف إفعال، وهي الألف التي في الإقوام والإلْيان قبل الميم والنون فاجتمع ساكنان: أحدهما، عين الفعل المعتلّة والآخر ألف إفْعال، فأُسقط أحدهما وجُعلت هاء التأنيث عوضاً من الحرف الذاهب، فقالوا: إقامة وإلانَة. وكذلك يعمل في استفعل ومصدره كقولك: اسْتعان يسْتعين استعانة، واستلان يسْتَلِين استلانة، والأصل: اسْتَعْوَن يَسْتَعْوِن استعواناً، واسْتَلْيَن

يَسْتَلين اسْتِلْياناً، فاختلف النحويون في الذاهب من الحرفين لاجتماع الساكنين، فقال الخليل وسيبويه: الذاهب هو الساكن الثاني؛ لأنّ الساكن الثاني زائد والأوّل أصلي، وإسقاط الزائد أولى"[٢٩]، واختاره ابن الشجري (ت٥٤٢ه) واحتج له باحتجاجات كثيرة[٣٠].

ويرى الأخفش على ما نسب إليه المازني[٣١]، وابن جنّي[٣٢]، وآخرون[٣٣]، أنّ المحذوف هو موضع عين الفعل، فوزن إقامة عنده: (إفالة)، وهو رأي معاصره الفرّاء أيضا، قال: "وأمّا قوله: (وإقام الصلاة)[٣٤]، فإنّ المصدر من ذوات الثلاثة إذا قلت: أفعلت كقيلك: أقمت وأجَرْت وأجبت، يقال فيه كلّه: إقامةً وإجارةً وإجابةً لا يسقط منه الهاء. وإنّما دخلت لأنّ الحرف قد سقطت منه العين، كان ينبغي أن يقال: أقمته إقواماً وإجواباً، فلمّا سُكّنت الواوُ وبعدها ألف الإفعال فسكِّنتا سقطت الأُوْلى منهما فجعلوا فيه الهاء كأنّها تكثير للحرف"[٣٥]. واحتج ابن جنّي لمذهب الأخفش والفرّاء بأنّ المحذوف هو الساكن الأوّل (عين الكلمة)؛ لأنّ الساكن الثاني جاء لمعنى، وهو المدّ، والساكن الأوّل (عين الكلمة) لم يأتِ لمعنى وحذف ما لم يأتِ لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى[٣٦].

نلحظ أنّ كلّ فريق أدلى دلوه فقدّم ما عنده من أدلّة لإثبات صحة رأيه، وهو ما جعل المازني يرتضي الرأيين، ثمّ يعطي الأولوية لرأي الأخفش، قال: "وكلا الوجهين حَسَنٌ جميلٌ، وقول الأخفش أقيس"[٣٧].

وقد اختار الرضيّ رأي الأخفش والفرّاء[٣٨]، ولم يخرج في اختياره واستدلاله عمّا ورد عن المازني، فقد وازن بين الرأيين وانتهى إلى أنّ رأي الأخفش أولى، واستدلّ على ذلك بموافقته للقياس، فالقياس في ما التقى ساكنان، على غير حدّه، أن يحذف الأوّل منهما، فلمّا وافق رأي الأخفش القياس استحقّ الأولوية بهذه الزيادة. على أنّنا لو تأملنا رأي الخليل وسيبويه لوجدنا فيه استدلالا بالأولى أيضا، فقد ذكر السيرافي ذلك الاستدلال، قال: "فقال الخليل وسيبويه: الذاهب هو الساكن الثاني؛ لأنّ الساكن الثاني زائد، والأوّل أصلي، وإسقاط الزائد أولى"[٣٩]. فهذا يؤكد لنا أنّ الاستدلال بالأولى أمر نسبي، يرجع إلى تقدير الدليل عند كلّ عالم، وهذا ما يسمى في الجدل النحوي بتعارض الأدلة[٤٠].

ولنا أن نقدّم تصورا لرؤية القدماء في إعلال نحو: إقامة، فإنّها مصدر الأصل فيه (إقْوام) جرى عليها التحوّل الآتي:

إقوام ← ء ـــــــــــــ ق/ وـــــــــ ا / م ... (نقل حركة الواو إلى القاف).

إقوام ← ء ـــــــــــــ/ ق ـــــــــــــ وا / م ... (قلب الواو ألفا).

إقام ← ء ـــــــــــــ/ ق ـــــــــــــ ا×ا / م ... (حذف إحدى الألفين لالتقاء ساكنين).

إقامة ← ء ـــــــــــــــــــــ/ ق ـــــــــَـ ا / م ـــــــــــــــــــــ/ ت ... (التاء عوض عن الألف المحذوفة).

ورؤية القدماء هذه مبنية على تصورين لا يقرهما الدرس الصوتي الحديث، أحدهما أنّ أصوات المدّ (الألف والياء والواو) حروف ساكنة. والآخر أنّ قلب الواو ألفاً في (إقوام) على فرض تحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها في الحال، وهذا التصوّر لا يقبله الدرس الصوتي الحديث الذي ينظر إلى التحولات الصوتية على أنّها نتيجة لأداء فعلي وليس مفترضاً.

إذن،الصورة مختلفة في ضوء التصوّر الصوتي الحديث[٤١]،فالذي حصل هو تشكل مقطع مزدوج صاعدRising Diphtheng ذي قاعدة طويلة[٤٢]، هو(وا)، ولمّا كان هذا المزدوج في وسط البنية، فإنّ طبيعة اللغة العربية في تركيبها المقطعي تميل عادة إلى التخلّص من هذا المزدوج، فحذفت شبه المصوت (و)، وهو قاعدة المزدوج، فصارت الكلمة (إقام)، "وهذه الصيغة بهذه الصورة رأت اللغة أنّها قاصرة في التعبير عن مصدر هذا الفعل فقامت بالتعويض عن طريق إضافة اللاحقة (at) في آخره، فالإجراء إذن تمّ على التوجيه الآتي"[٤٣]:

إقوام ← ء ـــــــــــ ق/ و× ـــــــــــ / م ... (إسقاط قاعدة المزدوج و، ثم انتقلت القاعدة ق إلى المقطع المجاور).

إقام ← ء ـــــــــــــــــــ/ ق ـــــــــــ / م ... (أضيفت تاء في آخر المصدر at).

إقامة ← ء ـــــــــــــــــــ/ ق ـــــــــــــــــــ / م ـــــــــــــــــــ/ ت ... (التاء عوض عن الألف المحذوفة).

فالذي يبدو من تحليل الكلمة وفق رؤية المحدثين أنّ عين الكلمة هي التي سقطت، فيكون رأي الأخفش والفرّاء هو الأقرب إلى هذا التحليل، وإن اختلفت أدوات التحليل. ويؤكد (د.عبد الصبور شاهين) هذه الرؤية قائلاً: "ولعلّ القارئ يذكر أنّنا كررنا في مواضع كثيرة أنّ اعتبارات الصيغة أثبت في بنائها من أصول الكلمة"[٤٤].

٣- تصحيح الاسم المعتل العين المزيد بزيادة خاصّة بالاسم:

من القواعد الصرفية التي لها حضور في توجيه النحويين لكثير من مسائل الصرف، أنّه (إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا). إلّا أنّ هذه القاعدة لم تسلم لهم في كثير من الكلمات، فوضعوا لها شروطا لإعادة الخارج من هذه الكلمات إلى نصابه، حتى انتهت هذه الشروط عند ابن هشام (ت٧٦١ه) إلى عشرة شروط[٤٥]. وكلّ ذلك لأجل سلامة القاعدة، وهذا ما جعل الرضيّ يصف هذه القاعدة بأنّها ليست في غاية المتانة[٤٦]. والذي يعنينا من هذه الشروط هو ألّا تكون الواو أو الياء عينا لما آخره زيادة تختصّ بالأسماء.

قال الرضيّ: "وإن لم يوازن الاسم الثلاثي المزيد فيه الفعل لم يُعل هذا الإعلال، فعند سيبويه لم يعل هذا الإعلال نحو: الطَّوفان والحَيَدَان والنَّزَوَان والغَلَيَان وحمار حَيَدى والصَّوَرى لخروج الاسم بهذه الزيادة اللازمة للكلمة عن وزن الفعل، نحو: الْغَارَة والْقارَة والغابَة، فإنّ التاء، وإن أخرجت الكلمة عن وزن الفعل، لكن لمّا كان وضعها على العروض، وإن كانت لازمة ههنا لم تكن كجزء الكلمة، فحَوَكَةُ وخَوَنَةٌ شاذان، ووجهه الاعتداد بالتاء ... ونحو: جَوَلان وحَيَدَان عند المبرد شاذ خارج عن القياس... وكذا قال الأخفش في حمار حَيَدَى والصَّوَرى: إنّهما شاذان، وجعل ألف التأنيث كالتاء غير مخرجة للكلمة عن وزن الفعل، والأوْلى قول سيبويه لما ذكرناه"(٤٧).

يرى النحويون أنّ من شروط إعلال الاسم الثلاثي بهذه العلّة (قلب الياء أو الواو ألفا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما) أن يوازن الفعل، نحو: باب، وناب، ومعنى موازنته للفعل مساواته في عدد حروفه وحركاته المعيّنة، فمثلا: (مَفْعَل) يوازن (يَفْعَل) وإن اختلفت موقعية الزيادة، فإذا لحقت الاسم زيادة خاصّة بالأسماء أبعدته عن الفعل؛ فصحَّ ولم يُعلّ، ومن هذه الزيادات (الألف والنون) و(ألف التأنيث) ولم يعدّ النحويون (تاء التأنيث) اللاحقة بالاسم مخرجة له عن موازنة الفعل.

فلو تأملنا الكلمات التي عرضها الرضيّ، لتبيّن لنا أنّ بعضها مما زيدت فيه (الألف والنون) وبعضها ممّا زيدت فيه(ألف التأنيث)، فمما زيدت فيه الألف والنون (الطَّوفان، والحَيَوان، والنّزوان، والغَلَيَان) وأصل هذه الكلمات أسماء ثلاثية موازنة للفعل، فالطّوفان من الطوف، وفعله (طاف) والأصل فيه طوف، فقد جاء الطَّوفان على الأصل دون إعلال بقلب الواو ألفاً لخروجها عن موازنة الفعل بهذه الزيادة(الألف والنون). وبعض الكلمات التي عرضها الرضيّ ممّا زيدت فيه (ألف التأنيث) نحو: الحَيَدَى والصَّوَرَى، فهي أيضا ممّا تحركت فيها الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما، ومع ذلك لم تعلّ بقلبها ألفا، بسبب زيادة (ألف التأنيث) التي أخرجتها عن موازنة الفعل. وقد ذكر الرضيّ أنّ للنحويين مواقف متباينة في عدّ هذه الزيادة مخرجة للاسم عن موازنة الفعل، وإليك بيان الخلاف:

١- يرى سيبويه أنّ (الألف والنون) تخرج الاسم عن موازنة الفعل، قال: "وأمّا فَعَلانٌ فيجري على الأصل و فَعَلى، نحو: جَوَلانٍ وحَيَدَانٍ، وصَوَرَى وحَيَدَى. جعلوه بالزيادة حين لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه، ممّا لم يجئ على مثال الفِعْل"(٤٨). ويوضح السيرافي كلام سيبويه هذا، بأنّهم جعلوا الاسم "بالزيادة حين لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه ممّا يجيء على بناء الفعل نحو: الحَوَل والغَير واللومة، وجعَل سيبويه فَعَلان وفَعَلى إذا كانت عين الفعل واواً أو ياءً بمنزلة ما لا يعتلّ وهو كلام العرب الشائع الكثير، وذلك أنّهم جعلوه بهذه الزيادة خارجا عن وزن الفعل ولاحقا بما لا يعلّ"(٤٩). ويرى سيبويه أنّ بعض العرب يعلّون الاسم الثلاثي المزيد بـ(الألف والنون)، ويحملونه بذلك على (التاء) التي تلحق الاسم، قال: "وقد قال بعضهم في فَعَلان وفَعَلى، كما قالوا

في فَعِل ولا زيادة فيه، جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة الهاء، وجعلوه معتلا كاعتلاله ولا زيادة فيه، وذلك قولهم: دارانٌ، من دار يدورُ، وحَادانٌ من حاد يَحيدُ، وهامانٌ ودالان. وهذا ليس بمطّرد"(٥٠). فإنّ القياس في داران ونحوه-على ما أقرّه سيبويه- أن لا يُعلّ(دوران)؛ لأنّ فيه ألف ونونان زائدتين، ولكنّ بعض العرب أعلته، وقد وصف الرضيّ نحو ذلك بالشذوذ(٥١).

٢- نسب الرضيّ إلى المبرد أنّ زيادة (الألف والنون) في الأسماء لا تخرجها عن موازنة الفعل، وقد حمل ما زيدت فيه (الألف والنون) على ما زيدت فيه (تاء التأنيث)، فالوجه عنده أن يعلّ نحو: الطَوَفَان، والحَيَدَان، وما ورد منها غير معلّ فقد وصفه بالشذوذ(٥٢). ونسب السيرافي هذا الرأي إلى المبرد أيضاً، قال: "وكان أبو العباس المبرّد يقول: القياس إعلال جولان وحيدان، لأنّ الألف والنون عنده بمنزلة تاء التأنيث، وجولان وحيدان خارج عن القياس"(٥٣).

٣- نسب الرضيّ إلى الأخفش أنّ ألف التأنيث في نحو: حَيَدَى،لا يُخرج الاسم عن موازنة الفعل(٥٤)،ونُسب إلى الأخفش ايضا، قال نقره كار(ت٧٧٦ه):"قال الأخفش في حمار حيدى والصورى أنّهما شاذان وجعل ألف التأنيث كالتاء غير مخرج للكلمة عن وزن الفعل"(٥٥) .

أمّا الرضيّ فبعد أن أعجم الآراء واختبرها،وجد أنّ رأي سيبويه هو الأحق بالقبول،فجعله الأوْلى (٥٦)، واستدلّ على ذلك بأنّ زيادة الألف والنون أو ألف التأنيث اللازمتين خاصّتان بالاسم دون الفعل، فلمّا اختصتا به أبعدتاه عن الفعل، وصار الأوْلى به الابتعاد عمّا هو أصل في الفعل وهو الإعلال.

ولا أرى منفعة في أن ندور في فلك النحويين في هذه المسألة من أصلها، فإنّ هذه القاعدة (إذا تحرّكت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا) تَحْمِل من الشواذ ما جعل النحويون يحيطونها بهالة من الشروط(٥٧)، لتكون جامعة مانعة، ومع ذلك تخلل هذه الشروط الكثير من الشواذ. وقد رفض (د.عبد الصبور شاهين) هذه القاعدة، وخطّأ النحويين في تصورهم لها، قال: إنّ "هذه الشروط العشرة قد مرّت بكل واو أو ياء بعدها حركة وقبلها فتحة، فأخرجت أكثر من ثمانين في المائة من أمثلة تطبيق القاعدة، وأخضعت لها بقية الأمثلة. فإذا كان عدد كلمات القاعدة بمثل هذه النسبة الزهيدة، فإنّ معنى ذلك أنّ القدماء قد أخطأوا في تصوّر المسألة"(٥٨). ورأى أنّ الكلمات جميعها التي أُعلّت بهذه القاعدة هي ممّا كانت عينها أو لامها صوت علّة، نحو: قامَ، فأصلها: قَوَم، وباعَ أصلها: بَيَع، وباب وناب...الخ وإنّ اللغة تميل دائماً إلى التخلص من الحركة الثلاثية وتجعلها حركة ثنائية أو أحادية، "فإذا تأملنا الأمثلة التي بين أيدينا، وجدنا أنّها من قبيل الحركة المزدوجة أو الثلاثية التي تتحوّل إلى حركة واحدة طويلة. فكلمة مثل: قَوَمَ (qa+u+ama) اجتمعت فيها حركة ثلاثية نشأ عن اتصال أجزائها واو. فإذا سقطت الضمة انتفى الانزلاق واتصلت الفتحتان القصيرتان قبلها وبعدها

لتصبح الكلمة qaama، فكل ما حدث هو إسقاط عنصر الضمّة في واقع الأمر، هروبا من ثلاثية الحركة إلى الحركة الطويلة"[٥٩].

ومع أنّنا نتفق مع الدكتور في عدم قبول القاعدة الصرفية السابقة على الوجه الذي قرره النحويون، إلا أنّ لنا ملاحظتين على توجيهه هذا:

١- حمل نحو:قَوَمَ، وبَيَع، على الحركات الثلاثية، على حين أنّ مصطلح الحركات الثلاثية يراد به ما توالت فيه ثلاثة حركات في مقطع واحد[٦٠].والحركات في (قوم) و(بيع) في مقاطع مختلفة.

٢- عدّهُ (وَ) في قَوَمَ حركة مزدوجة، وكذا (يَ) في (بَيَعَ)، وتمّ التخلّص منه بإسقاط قاعدته فالتقت حركتان قصيرتان فاستحالتا حركة طويلة، كما في (قــوَل ← قَـــــــــــــــــــــــــل ← قال)، ومثله (بيَعَ)، فإنّ هذا التوجيه لا ينهي المسألة، بل يجعل لها فروعاً بعدد ما أوجده القدماء من شروط. فماذا يقول الدكتور في نحو: (طَوَفان)؟ فإنّ المقطع (وَ) في وسط الكلمة حركة مزدوجة، ولم يتمّ التخلّص من قاعدته (الواو)، وإنّما بقي على حاله، ومعنى ذلك أنّنا سوف نضع شرطا ليسلم توجيه الدكتور، فلا مفرّ من القول: إنّ زيادة (الألف والنون) هي السبب في عدم إعلال نحو (طوفان) و(حيدان)، وكذا في نحو (صَوَرى) و(حَيَدى) وهكذا في بقية ما أخرجه النحويون.

ولو أنّنا وقفنا عند حدّ وصف المسألة لسلمنا من هذه المآخذ، لذانقول: إنّ الإعلال هو المشهور في الصورة التي ذكرها النحويون (إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا)، وبعض العرب لا تعلّ ما ورد على هذه الصورة من الكلمات، ويشجعنا على المضي في هذا الرأي أنّ بعض العرب تعلّ ما في آخره (ألف ونون) زائدة في الأسماء، وقد ذكر ذلك سيبويه[٦١]، وكثير من النحويين[٦٢]. وكذا فإنّ بعض العرب لا تعلّ ما حقّه الإعلال بالعلّة السابقة، مع تحقق شروطه، وقد قُرِئ (عَوْرات) في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۖ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ وَلَا عَلَيۡهِمۡ جُنَاحُۢ﴾[٦٣] بفتح الواو في (عورات)[٦٤]، وقد تحركت الواو وانفتح ما قبلها ولم تُعلّ بقلبها ألفا. قال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): قرأ "ثلاث عورات ابن أبي اسحاق، قال ابن خالويه سمعت ابن الأنباري يقول: قرأ به الأعمش. وسمعت ابن مجاهد يقول هو لحن، فإن جعله لحنا وخطأ من قبل الرواية وإلا فله مذهب في العربية بنو تميم تقول: رَوَضَات، وجوَازَات، وعَوَرَات، وسائر العرب بالإسكان، وهو الاختيار لئلا تنقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها"[٦٥]. ومثله (عوْرَة) في قوله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ ﴾[٦٦] قُرِئت (عَورَة) بكسر الواو[٦٧]، فقد تحرّكت وانفتح ما قبلها ولم تعلّ. فعلى ما تقدّم فإنّ الإعلال لغة أكثر العرب، وهو المشهور، والتصحيح لغة بعض

العرب منهم تميم، فإنّ المتكلّم بمستوى العربية الفصحى له أن يجري الإعلال بهذه العلّة، أو لا يجريه عند استيفاء شروطه، ولكلٍّ وجهٌ في العربية.

٤- حقيقة إبدال الهاء همزة في (آل):

ليست كثيرة هي الألفاظ التي ذكر النحويون أنّ الهاء قلبت فيها همزة، فالهاء حرف مهموس مهتوت ضعيف، مخرجه من أقصى الحلق[٦٨]، وهو يخالف الهمزة في صفاته، وإن كان مخرجه من مخرجها، وقد حكى النحويون ألفاظاً وقع فيها إبدال الهاء همزة، منها: ماء، وأصلها (موه)، و(آل) وأصلها (أهل) قلبت فيها الهاء همزة على رأي، ويرى آخرون أنّ أصلها (أوَل). وسنقف عند قلب الهاء همزة في (آل) لتعلّق استدلال الرضيّ بها.

قال الرضيّ: "قيل: آل أصله أهل، ثمّ أُلْ-بقلب الهاء همزة- ثمّ آل-بقلب الهمزة ألفاً- وذلك لأنّه لم يثبت قلب الهاء ألفاً وثبت قلبها همزة، فالحمل على ما ثبت مثله أولى، وقال الكسائي: أصله أوَل؛ لأنّهم يؤولون إلى أصل"[٦٩]. ذكر الرضيّ أنّ للنحويين مذهبين في قلب الهاء همزة في آل:

- الأوّل: مذهب جمهور النحويين أنّ أصلها (أهل) ثمّ أُبدلت الهاء همزة لقربها في المخرج، فصارت: أأْل، ثمّ أبدلت الثانية ألِفا، فأصبحت (آل)، ولم تقلب الهاء ألفا مباشراً؛ لأنّه لم يثبت قبلها ألفا،[٧٠] وكان ابن جنّي أكثر النحويين تحمساً لهذا الرأي، قال: "ومن ذلك قولهم: آل، كقولنا: آل الله، وآل رسوله، إنّما أصلها (أهل) ثمّ أبدلت الهاء همزة، فصارت في التقدير: (أأْل)، فلمّا توالت همزتان أبدلوا الثانية ألفاً، كما قالوا: آدم وآخر، وفي الفعل: آمَن، وآزَرَ. فإن قيل: ولِمَ زعمتَ أنّهم قلبوا الهاء همزة، ثمّ قلبوها ألفا فيما بعد، وما أنكرت من أن يكونوا قلبوا الهاء ألفا في أوّل الحال؟ فالجواب: أنّ الهاء لم تقلب ألفا في غير هذا الموضع فيقاس هذا هنا عليه، وإنّما تقلب الهاء همزة في ماء على الخلاف فيما سنذكره في موضعه، فعلى هذا أبدلت الهاء همزة، ثمّ أبدلت الهمزة ألفا. وأيضا فإنّ الألف لو كانت منقلبة عن الهاء في أوّل أحوالها، كما زعم المُلزِم، دون أن تكون منقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الهاء على ما قدمناه، لجاز أن يستعمل (آلُ) في كلّ موضع يستعمل فيه (أهل)، ألا تراهم يقولون: صَرَفْتَ وجوهَ القوم، وأُجوهَ القوم، فيبدلون الهمزة من الواو ويوقعونها في البدل في جميع مواقعها قبل البدل... ولو كانت ألف (آل) بدلا من هاء (أهل) لَقيل: انصرف إلى آلك، كما يقال: انصرف إلى أهلك، ولَقيل: آلك والليلَ، كما يقال: أهلكَ والليلَ، وغير ذلك ممّا يطول ذكره، فلمّا كانوا يختصون بالآل الأشرفَ الأخصّ دون الشائع الأعم، حتى لا يقال إلا في نحو قولهم: القُرّاء آل الله، واللهمّ صلّ على محمد وعلى آل محمد، ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾[٧١]. وكذلك ما أنشده أبو العباس للفرزدق:

نَجَوْتَ ولم يَمْنُن عليك طلاقةً ... يسوى رَبِذِ التقريب من آل أعوجا[٧٢]

لأنّ (أعوج) فرس مشهور عند العرب، فلذلك قال: آل أعوج، ولا يقال: آل الخياط، كما يقال: أهل الخياط، ولا آل الإسكاف، كما يقال: أهل الإسكاف. دلّ ذلك على أنّ الألف فيه ليست بدلا من الأصل، إنّما هي بدل من بدل من الأصل"[٧٣].

قدّم ابن جنّي في هذا النصّ دليلين على قلب الهاء همزة، الأوّل، أنّ له نظيراً، وهو قلبها همزة في ماء فأصلها (موه). والآخر، أنّ الهاء لو كانت منقلبة عن ألف من أوّل أحوالها، لجاز أن تستعمل (آل) في كلّ موضع تستعمل فيه (أهل)، والواقع اللغوي يشير إلى فرق بين اللفظين في الاستعمال.

وقد اعتمد الرضيّ في استدلاله على دليل ابن جنّي الأوّل، فاستدلّ على أولوية قلب الهاء همزة في (آل)، ثمّ سُهّلت الهمزة الثانية بقلبها ألفاً، وبيان هذا الاستدلال أنّنا أمام صورتين: إحداهما، تقلب فيه هاء (أهل) ألفا في أوّل أحوالها، فتصبح (آل)، وهذا ليس له نظير في كلام العرب. والأخرى، أنّ الهاء في (أهل) تقلب همزة (أَأْل)، ثمّ تقلب الهمزة الثانية ألفا (آل)، وهذا له نظير في كلامهم، وهو قولهم (ماء) فأصلها موه. فما كان للرضيّ إلا أن يقيم استدلاله على ما أقامه عليه ابن جنّي قبله، فيحكم أنّ الصورة الثانية أوْلى، لأنّ لها نظير، والمصير إلى ما له نظير أوْلى من المصير إلى ما لا نظير له[٧٤]، وقد أقام استدلاله على هذه القاعدة التوجيهية. واستدلال الرضيّ هنا، قائم على التفضيل بين الوجهين، فمعنى ذلك أنّ الطرف الأوّل (وهو أنّ الهاء منقلبة ألفا من أوّل أحوالها) داخل في دائرة الصحّة، ولكنّ الطرف الثاني زاد عليه في الصحة، فاستحقّ الأولوية بهذه الزيادة، فالأوْلى هنا تفضيل بين وجهين صحيحين.

وقد وقف النحويون قدماء ومحدثين عند هذين الدليلين اللّذين ذكرهما ابن جنّي، أمّا الدليل الأوّل وهو أنّ له نظيراً، فقد توافق عليه النحويون[٧٥]، ولم أقف على مَن أشكل عليه إلَّا(د. حسام النعيمي) من المحدثين، فهو يرى أنّ هذا الموضع يؤدي إلى تكلّف وتعسف، قال: "أمّا احتجاجه بعدم النظير فإنه حجة لا ريب في ذلك، فإن يصار إلى ما له نظير أوْلى من أن يصار إلى ما لا نظير له، بيد أنّ هذه الحجة لا ينبغي أن يصار إليها على ما أرى إذا أدى ذلك إلى تكلّف وتعسف، وعندي أنه ينبغي أن تحدد القاعدة بأن حمل الشيء على ما له نظير أوْلى من حمله على ما لا نظير له إلا إذا أدى الحمل على النظير إلى التكلّف والتعسف، وقوله بأن الألف مبدلة عن همزة مبدلة عن هاء فيه تكلف ظاهر"[٧٦].

أمّا الدليل الثاني، وهو الفرق بين (أهل) و(آل) في المعنى، فقد كان محطَّ رحال النحويين[٧٧]، وأصحاب التفسير[٧٨]، وأصحاب المعاجم[٧٩]، وأصحاب الحديث[٨٠]، وسنقف عنده بقدر تعلّق الأمر بالمسألة محل النقاش[٨١].

يرى أصحاب هذا الرأي أنّ (آل) أصلها (أهل)، قلبت الهاء همزة، ثمّ قلبت الهمزة ألفا، بدليل اختصاصها بالأشرف والأخصّ والأعظم، فإنّ العرب تجعل اللفظ الذي فيه بدل من بدل مختصاً بشيء بعينه، قال العكبري: "وممّا يدلّ على أنّ الألف في آل بدل من الهمزة المبدلة من الهاء؛ أنّ العرب تجعل اللفظ فيه بدل من بدل مختصاً بشيء بعينه،ألا ترى أنّ تاء القسم لمّا كانت بدلا من الواو المبدلة من تاء القسم لم تدخل على اسم(الله) تعالى، ولم تدخل على غيره من الأسماء الظاهرة... فكذلك آل لمّا لم يُضف إلا إلى الشريف، فيُقال:آل الله وآل السلطان، بخلاف(الأهل) الذي يضاف إلى الشريف وغيره،دلّ ذلك على أنّ الألف فيه بدل من الهمزة المبدلة من الهاء كما تقدم"[٨٢].

وإن كنّا نتفق مع أصحاب هذا الرأي على أنّ (آل) أخصّ من (أهل) في المعنى، بدليل ما نقلوه عن العرب؛ لأنّهم الشهود الوحيدون على اللغة-بحسب تعبير هنري فليش[٨٣]- إلّا أنّنا نرى أنّه لا شأن لهذا الفرق في المعنى بأن يكون الحرف مبدلا من حرف مباشرة، أو أن يكون مبدلا من حرف مبدلا هو من حرف آخر[٨٤]. وقد استدلّ أصحاب هذا الرأي أيضا، بأنّ (آل) تُصغّر على (أُهَيْل)، والتصغير يردّ الأشياء إلى أصولها[٨٥]، فدلّ على أنّ أصل الألف هاء.

وقد نُسب هذا الرأي إلى سيبويه، قال السمين الحلبي(ت٧٥٦ه):"و آل اختُلف فيه على ثلاثةِ أقوال: قال سيبويه أتباعُه: إنّ أصله أهلٌ، فأبدلت الهاء همزة لقربها منها، كما قالوا: ماء، وأصله ماه، ثمّ أبدلت الهمزة ألفاً لسكونها بعد همزة مفتوحة..."[٨٦]. والحقّ أنّ سيبويه لم يذكر إبدال الهاء همزة، ولكن ذكر إبدال الهمزة هاء[٨٧]، وأنكر أكثر النحويين نسبة هذا الرأي إلى سيبويه[٨٨].

- الثاني، مذهب الكسائي، أنّ أصلها (أوَل) من (آلَ يؤول)، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحكى الكسائي في تصغيرها (أُوَيْل)[٨٩]، ووافقه ابن الباذش(ت٥٤٠ه) قال:"لا يثبت أنّ ألف (آل) بدل من هاء أهل ولا من همزة مبدلة من هاء؛ لأنّ معنى(آل)غير معنى (أهل)، لأنّ الأهل القرابة، والآل من يَؤول إليك في قرابة أو رأي أو مذهب، وإنّما ألف (آل) مبدلة من واو كما بيّن الكسائي ذلك بالرواية عن العرب"[٩٠]. وحُكي عن يونس تصغير آل على أُويل[٩١]، وصححه أبو حيّان الأندلسي[٩٢].

إنّ حجة أصحاب هذا الرأي أنّه ورد تصغيرها على (أُويل)، والتصغير ردّ الزائد إلى أصله، وأيضا للفرق في المعنى بين (آل) و(أهل)، أمّا احتجاجهم بتصغيرها على (أُويل) فقد ردّه بعض النحويين[٩٣]، قال العكبري: "قال بعضهم: أويل، فأبدل الألف واواً ولم يرده إلى الأصل، كما لم يردّوا

عيداً في التصغير إلى أصله"[٩٤]. أمّا احتجاجهم بالفرق في المعنى بين (آل) و(أهل) فلا يسلم لهم؛ لأنّ أصحاب الرأي الأوّل قالوا بالفرق في المعنى بين اللفظين وعلّلوا ذلك بتخصصه بالأقرب والأشرف والأخصّ، وممّا يؤيد أنّ (آل) اختصت بالأشرف والأقرب ما نقله الطبرسي (ت٥٤٨ه) عن أبي عبيدة (ت٢١٠ه)، قال: "وقال أبو عبيدة: سمعت أعرابياً فصيحاً يقول: أهل مكة آل الله، فقلنا: ما تعني بذلك؟ قال: أليسوا مسلمين؟ المسلمون آل الله. قال: وإنّما يقال: آل فلان للرئيس والمتّبع، وشبه مكة؛ لأنّها أم القرى، ومثل فرعون في الضلالة واتّباع قومه له، فإذا جاوزوا هذا فإنّ آل الرجل أهل بيته خاصّة، فقلنا له: أفتقول لقبيلته آل فلان؟ قال: لا، إلا آل بيته خاصّة"[٩٥].

ونحن نتفق مع أصحاب الرأي الأوّل أنّ (آل) أصلها (أهل)، وأيضا تخصصت بالأشرف والأقرب؛ لأنّهم نقلوا ذلك عن العرب، وهم مأمونون على ما نقلوا مبحوث معهم فيما قالوا، ولكن لا نرى حاجة إلى القول بتحوّل الهاء إلى همزة، ثمّ تحوّل الهمزة إلى ألف، بل نكتفي بالقول: إنّ الهاء استحالت ألفاً، وهو رأي النحاس، قال: "الأصل في (آل) أهل، ثمّ أبدل من الهاء ألف، فإن صغَّرتَ رددته إلى أصله فقلتَ: أُهَيْل"[٩٦]، وكذا قال الزمخشري[٩٧]، وعدّه أبو حيّان رأياً مستقلا[٩٨]. ويمكن تفسير هذا وفق معطيات الدرس الصوتي الحديث؛ فإنّ الأصل (أهل) ثمّ حذفت الهاء وطال زمن النطق بالفتحة التي بعد الهمزة حتى استحالت فتحة طويلة (ألفاً)، وبيان ذلك:

أَهلٌ ← ء ـــــــــــــــــــــــــــــــ ه× / ل ـــــــــــــــــــــــــــــــ ن

أَالٌ ← ء ـــــــــــــــــــــــــــــــ / ل ـــــــــــــــــــــــــــــــ ن

ثانياً: الأوْلى في التحوّلات التي في طرف البنية:

١- قلب الواو ياء إذا وقعت طرفاً رابعة فصاعداً:

تقرّر عند العلماء أنّ الواو تقلب ياء قياساً في عشرة مواضع، وهي: أن تقع الياء بعد كسرة طرفاً، أو تقع عيناً لمصدر أُعلّت فيه وقبلها كسرة، وبعدها ألفا. أو أن تقع عينا لجمع تكسير صحيح اللام وقبلها كسرة، أو أن تلي كسرة وهي ساكنة مفردة، أو تلتقي هي والياء في كلمة واحدة، والسابق فيهما ساكن متأصل، أو أن تكون لاما لفُعلى، أو أن تكون لام مفعول ماضيه على (فَعِل) بكسر العين، أو أن تكون لام مفعول جمعاً، أو أن تكون عيناً (لفُعَّل) جمع تكسير صحيح اللام، أو أن تقع طرفا رابعة فصاعدا[٩٩]. ويعنينا في هذه المسألة الحال التي تقع فيها الواو طرفاً رابعة فصاعداً.

قال الرضيّ: "وإنّما قلبت الواو المذكورة ياء لوقوعها موضعاً يليق به الخفة؛ لكونها رابعة ومتطرفة وتعذّر غاية التخفيف، أعني قلبها ألفا لسكونها لفظاً أو تقديراً كما ذكرنا، فقلبت إلى حرف أخف من الواو، وهو الياء، وقيل: إنّما قلبت الواو المذكورة ياء لانقلابها ياء في بعض التصرفات، نحو: أغرَيْتُ وغازَيْتُ، فإنّ مضارعها: أُغْري وأُغازي... ولو كان قلب الواو ياء في المضارع

يوجب قلبها في الماضي ياء لكان قلبها ياء في نفس الماضي أولى بالإيجاب، فكان ينبغي أن يقال: غَزَيْتُ، لقولهم غُزي، وأيضاً المضارع فرع الماضي لفظاً فكيف انعكس الأمر؟"[١٠٠].

يشترط الرضيّ لقلب الواو ياء، إذا كانت رابعة طرفاً شرطين: أحدهما، أنّه لا يجوز قلبها ألفاً، أمّا لسكونها، كما في أغْزَيْت، أو للّبس، نحو: يُغْزَيَان. والآخر، أنّه لا يجيء بعدها حرفاً لازماً يجعلها في حكم الوسط، نحو: مذروان[١٠١]. وتقع مسائل هذه العلّة في موضعين:

– الأوّل، الفعل الماضي المعتلّ الآخر بألف أصلها الواو الزائدة على ثلاثة أحرف عند إسناده إلى ضمير رفع متحرّك، نحو: أعطى، فيقال عند إسناده إلى ضمير رفع متحرّك (أعطيتُ)، والأصل: (أعطوتُ)، ومثله: (زكّى) يقال فيه: زكّيتُ، والأصل فيه: زكّوتُ، وهذا هو الذي أشار إليه الرضيّ. وقد حمل النحويون هذا الإعلال على المضارع، إذ تقلب فيه الواو ياء، وهذا توجيه أغلب النحويين[١٠٢]. قال سيبويه: "هذا باب ما يلزم الواوَ فيه بدلُ الياء، وذلك إذا كانت فَعَلْتُ على خمسة أحرف فصاعداً. وذلك قولك: أغْرَيْتُ وغازَيْتُ واسْتَرْشَيْتُ. وسألتُ الخليل عن ذلك فقال: إنّما قُلبت ياءً لأنّك إذا قلتَ: يُفْعِلُ لم تثبت الواو للكسرة، فلم يكن ليكون فَعَلْتُ على الأصل وقد أُخرجت يُفْعِل إلى الياء، وأُفْعِلُ وتُفْعِلُ ونُفْعِل"[١٠٣]. ويجلي السيرافي ما في عبارة سيبويه من غموض، فيوضّح مراده بأنّ "الفعل متى كان ماضيه على أربعة أحرف فصاعدا، فلابدّ من كسر ما قبل آخر مستقبله، كقولك: أكرم يُكرِم وقاتل يُقاتل ودحرج يُدحرج وكسر يكسِر وانطلق ينطلِق وارتبط يرتبِط، وغيرها من الأفعال التي ماضيها على أربعة أحرف أو أكثر، فإذا كان لام الفعل واوا فلا محالة أنّها تقلب ياء في المستقبل، لأنّك إذا وقفت عليها سكنت وقبلها كسرة فتقلب ياء كما انقلبت ياء ميزان وما أشبهه، فلمّا انقلبت ياء في جميع المستقبل من أفعل وفاعل وسائر ما ذكرنا لانكسار ما قبلها وسكونها في الوقف وجب قلبها في جميع تصاريف الفعل"[١٠٤].

فالذي عليه النحويون أنّ الواو إنّما أُعلّت بقلبها ياء حملاً على المضارع، فمتى كان الفعل الماضي على أربعة أحرف بُني المضارع منه بكسر ما قبل آخره، نحو:أكرم، المضارع منه يُكرِمُ، فإذا كانت لام المضارع في هذه الصورة واواً فلابدّ من قلب الواو ياء لتجانس الكسرة قبلها، نحو:استدعى، أصلها:استدعو والمضارع منها: يستدعي، وأصله: يستدعِو، فلمّا كان ما قبل الواو مكسوراً قلبت الواو ياء للتجانس، فأصبحت يستدعي، وعليه حمل الفعل الماضي:استدعيت، والأصل فيه استدعوت.

ولم يرتضِ الرضيّ هذا التوجيه، قال: "إنّما قلبت الواو المذكورة ياء لانقلابها ياء في بعض التصرفات، نحو: أغزَيْتُ وغازَيْت، فإنّ مضارعها أُغزي وأُغازي"[١٠٥]. وردّه من وجهين: أحدهما،

أنّه لو كان قلب الواو ياء في المضارع يوجب قلبها في الماضي ياء لكان قلبها ياء في الماضي أوْلى بالوجوب. والآخر، أنّ المضارع فرع الماضي في الاشتقاق فكيف حُمل الأصل على الفرع؟

وقد أقام الرضيّ استدلاله بالأوْلى بناءً على سلب حكم لا على تثبيته، فقد رفض توجيه النحويين وأقام الدليل على بطلانه وعدم استقامته، وحاصل ما توصل إليه أنّه إذا كان قلب الواو ياء في المضارع يوجب قلبها في الماضي أيضاً، لانكسار ما قبل آخره، ومن ثمّ سيكون قلب الواو ياء في الماضي أوْلى لانكسار ما قبل آخره، نحو: غُزي، فقد أزال هذه العلّة بطريقة الاستدلال بالأوْلى، فالأوْلى، هنا، لإزالة حكم.

إنّ إزالة حكم معيّن تستدعي تثبيت غيره، فقد رأى الرضيّ أنّ الواو إنّما قُلِبت ألِفاً في هذا الموضع لوقوعها في موضع يليق به الحذف، وهو كونها رابعة طرفاً[١٠٦]، وقد جرت سنّة اللغة على تخفيفها، فهي إمّا أن تُخفف بقلبها ألفا؛ لأنّه أخف من الواو والياء، فتعذر قلبها ألفا لسكونها لفظاً أو تقديراً، فلم يبق إلا أن تقلب ياء، لأنّها أخفّ من الواو، والمصير إليه يعني المصير إلى ما هو أخفّ في النطق. والدرس الصوتي الحديث يدعم ويؤيد ما ذهب إليه الرضيّ، فإنّه يهدف إلى الاقتصاد بالجهد، أو ما يسميه المحدثون (قانون الجهد الأقلّ)[١٠٧]. وما ذهب إليه الرضيّ مضى عليه (د.عبد الصبور شاهين)، وإن لم يشر إلى ذلك، قال – متحدثاً عن بعض مواضع قلب الواو ياء ومنها العلة التي مرَّ ذكرها – : "فقد قلبت فيها الواو ياء نظراً لأنّ الياء أيسر نطقاً من الواو، وبخاصّة في نهاية الكلمة، إلى جانب أنّ الياء من خصائص النطق الحضري، كما أنّ الكسرة كذلك، في مقابل ما تعوّده البدو من إيثار الواو والضمّة، وحسبنا أن نذكر قاعدة المعاقبة بين الواو والياء، حيث يؤثر عن تميم نطق الصيغة بالواو، على حين تنطقها قريش بالياء، وهذا هو الذي جعل للكلمات التالية روايتين: صوّام وصيّام، وقوّام وقيّام، ونوّام ونيّام، فرواية الواو بدوية، ورواية الياء حضرية"[١٠٨].

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أنّ علّة قلب الواو ياء هو وقوعها ساكنة بعد فتحة تلتها التاء، فثقلت، وكان لابدّ من التخفيف عن طريق قلب الواو، فلم تقلب ألفاً؛ لأنّ انقلابها ألفاً سيشكّل مقطعاً مديداً(صامت+مصوّت طويل+صامت) غير مرغوب فيه، وليس ذا موضعه[١٠٩]. ولا نجد في الماضي المعتل اللام بالواو، إذا أُسند إلى ضمير رفع متحرّك، صورة لمقطع مديد، فمثلا الفعل (أغْزيتُ) أصلها: أغْزَوْتُ، وهذه الصورة عند قلب الواو ألِفاً تخلو من مقطع مديد إلا في الوقف، وفي الوقف يغتفر وجود هذا المقطع، وبيانها:

أغْزوتُ ← أَغْزَات: ء ـــــــــَـــــــ غ/ ز ـــــــًـــــ / ت ـــــــُـــــــ. (في حال الوصل).

فالصورة كما هو واضح تخلو من المقطع المديد، ويمكن تحققه في الوقف، وبيانه:

أَغْزَوْتُ ← أَغْزات: ء ـــــــــَـــــــ غ/ ز ـــــــــًـــــــــ ت. (في حال الوقف).

على أن المقطع المديد في حال الوقف يتحقق حتى مع قلب الواو ياء ، وبيانه :

أَغْزَوْتُ ← أَغْزيت: ء ـــــــــــَـــــــــ غ/ زـــــــــــــــــــ ت. (في حال الوقف).

فعلى هذا لا معنى للفرار من قلب الواو ألِفاً؛ لأنّنا سننتهي إلى ما فررنا منه مع قلبها يـــاء. فقد تبيّن عدم استقامة هذا التوجيه .

الثاني: في اسم المفعول من الأفعال المنتهية بـــــــــــ(الواو) رابعة فصاعداً إذا اتصلت بها علامة التثنية، نحو: مُعطى تُصبح مُعطيان، والأصل فيها معطوان، إنّما استحالت واوها ياءً؛ لأنّهـــا رابعـــة قبلها فتحة، ويقال في مثله أنَّ اسم المفعول حُمل على اسم الفاعل ؛ لإنها في اسم الفاعل من غيـــر الثلاثي تكسر ما قبل الآخر، فإذا كانت واواً قلبت ياء، فحُمل اسم المفعول عليه، كمـــا حمـــل الفعـــل الماضي المنتهي بـــــــــــ(واو) رابعة فصاعداً عند إسناده إلى ضمير رفع متحـــرّك علـــى الفعـــل المضارع.

٢- قلب الواو المضموم ما قبلها ياء إذا وقعت طرفاً في اسم متمكّن:

قال الرضيّ: "اعلم أنّ الواو المتطرفة المضموم ما قبلها في الاسم المتمكّن، إن كانـــت مشـــددة قويت بعض القوّة، ثمّ: إمّا أن يجب القلب مع ذاك، أو يكون أوْلى، أو يكون تركه أوْلى. فما يجب فيه قلبها شيئان: أحدهما، ما تكون الضمّة فيه على الواو أيضاً، كما تقول: غُزْوِيّ على وزن عُصْـــفور من الغزو، ومنه مَقْويّ مفعول من القوّة. والثاني، جمع على فُعُول: كجاثٍ وجُثِيّ وعَصاً وعُصِيّ... وما كان القلب فيه أوْلى ويجوز تركه: فهو كل مَفْعُول ليس الضمّة فيه على الواو، لكنّه من باب فَعِل بالكسر، نحو: مَرْضِيٍّ، فإنّه أكثر من مَرْضو، اتباعا للفعل الماضي. وما كان ترك القلب فيه أوْلى كلّ مصدر على فُعُول كجُبُوّ وعُتُوّ، ومَن قلب فلإعلال الفعل"(١١٠).

تتفرّع عن نصّ الرضيّ بعض المسائل، وما يعنينا منها مسألتان في ما تحوّلـــت فيـــه الـــواو لوقوعها طرفا مضموما ما قبلها، وهما: أ - الواو الواقعة لاما لـــــــــ(مفعول) من الفعل الثلاثـــي على زنة (فَعِل)، وليس الضمة فيه على واو. ب - الواو الواقعة لاماً لـــــــــ(فُعول) مصدراً مفرداً، وسنأتي على بيان كلّ مسألة.

أ- الواو الواقعة لاماً لـــــــــ(مَفْعُول) من الفعل الثلاثي على زنة (فَعِل):

يرى الرضي أنَّ ما كان على زنة (مَفْعُول) من الفعل الثلاثي المكسور العين المعتل اللام بالواو، يجوز فيه وجهان: الأوّل، إعلال الواو بقلبها ياء. والآخر، إبقاء الواو على حالها دون إعـــلال، فنحو: رَضِيَ الأصل فيه: رَضِوَ على زنة فَعِل، والواو فيه طرف، فإذا أردنا أن نصوغ منه اسم مفعول قلنا: مَرْضُووٌ، فعلى الوجه الأوّل نحن أمام صورة وقعت فيها الـــواو طرفـــاً قبـــل واو ساكنة، والساكن ليس بحاجز حصين، فتقلب الواو الأخيرة ياء، فتصبح: مَرْضُوياً، وقد اجتمعت

الواو والياء، والسابق منهما ساكن، فالقاعدة الصرفية تقتضي في مثله أن تقلب الواو ياء، فأصبحت: مَرْضُيياً[١١١]، ثمّ أدغمت الياء في الياء، فأصبحت:مَرْضُيّاً، ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء، فانتهت إلى (مَرْضِيّ) ، وقد وصف الرضيّ هذا الوجه بأنّه الأكثر في الاستعمال.والوجه الآخر،أن تبقى الواو دون إعلال(مَرْضُوو)فتدغم الواو في الواو فتصبح مَرْضُوّاً.

ولم يكن هذا رأي الرضيّ وحده، فقد سبقه إليه كثيرٌ من النحويين[١١٢]، وإن اختلفت توجيهاتهم، قال سيبويه: "وقال فيما قُلبت الواو فيه ياءً من غير الجمع [البيت لعبد بن يَغُوث بن وقّاص الحارثي]:

وقد عَلِمَتْ عِرْسي مُلَيْكةُ أنّني ... أنا الليث معديّا عليه وعاديا[١١٣]

وقالوا: يَسْنوها المَطَرُ، وهي أرض مَسْنيّةٌ. وقالوا: مَرْضِيٌّ، وإنّما أصله الواو، وقالوا: مَرْضُوٌّ فجاءُوا به على الأصل والقياس"[١١٤]. وقد أكّد (الزجاج) هذا المعنى، ونسبه إلى الخليل وسيبويه والبصريين[١١٥]. وقال (الفراء) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾[١١٦]: "ولو أتت: مرضوّا كان صوابا؛ لأنّ أصلها الواو، ألا ترى أنّ الرضوان بالواو. والذين قالوا: مرضيّا بنوه على رَضِيت ومَرْضُوًّا لغة أهل الحجاز"[١١٧]. وهنا، يتطلّب الأمر منّا وقفة، إذ يبدو أنّ ثمّة فرقاً بين توجيه سيبويه والفرّاء، على الرغم من أنّهما أجازا الإعلال والتصحيح، يعني أنّهما أجازا نحو:(مَرضيّ، ومَرْضُوّ)، ولكن لكلٍ منهما توجيه يخالف فيه الآخر.ذكر سيبويه أنّهم قالوا: مَرْضِيّ، وعدّ الأصل والقياس:مَرْضُوّ، فما وجه الأصل عند سيبويه؟يبدو أنّه أراد بالأصل القاعدة، فهي والقياس تجريان على عدّ(مرضوّ)هو الأصل؛ لأنّه اسم مفعول مشتقّ، وفي عرف البصريين، منهم سيبويه،أنّ الأصل في الاشتقاق هو المصدر[١١٨].

معنى ذلك أنّ اسم المفعول (مرضوّاً) قد صدر عن المصدر(رضوان)، فجاء صحيحاً دون إعلال، وهو على الأصل والقياس بحسب عبارة سيبويه، كونه مشتقاً من المصدر. ويشجعنا على تفسير كلام سيبويه، على الوجه الذي تقدّم، ما ذكره ابن المؤدب، قال: "وقد قيل: مرضوّ، فبُنيّ على الأصل لمّا ظهرت الواو في الرضوان عُلِم أنّها من الواو"[١١٩]. على حين أنّ الذين قالوا: مرضيّ، بنوه على الياء؛ "لأنّ (فَعَلْتُ) منها لم يُنطق فيها إلا بالياء فبُنيت على الظاهر"[١٢٠]. أمّا الفرّاء فيرى أنّ (مَرضوّ) لغة أهل الحجاز، فقد جاءوا بالمصدر دون إعلال، ومن قال: مرضيّ، فقد جاء بالمصدر معلّا نظراً لإعلال فعله، فالمصدر عند الفرّاء أشتقّ من الفعل، وهذا ينسجم مع رأي الكوفيين في أنّ الأصل في الاشتقاق هو الفعل[١٢١].

ولابدّ من الإشارة إلى ما ذكره المستشرق (رابين) من أنّ ما وصفه الفرّاء بلغة أهل الحجاز لم يرد في القرآن الكريم، قال: "بالنسبة لاسم المفعول من الأفعال الناقصة اليائية لدينا عبارة لافتة

للنظر للفرّاء... فإنّه بدلا من مرضيّ، قيل: إنّها في الحجاز مَرْضُوّ، وبالرغم من ذلك لم يقرأها أحد كذلك في القرآن"[١٢٢]. والحقيقة خلاف ما ادّعى رابين، فقد قُرئ بهذه اللغة، قال تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا﴾[١٢٣]. وقد ذكر الأشموني أنّه قُرئ (مَرضُوّة)[١٢٤] في قوله تعالى: ﴿ارْجِعِي إِلى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾[١٢٥].

وتابع أكثر النحويين سيبويه والفرّاء في أنّ الإعلال في المفعول من نحو: (مَرْضِيّ) هو الأوْلى[١٢٦]، والتصحيح في نحو: (مَرْضُوّ) جائر، وجعل الرضيّ الإعلال في نحو: (مَرْضيّ) أوْلى من التصحيح؛ لأنّه الأكثر في الاستعمال، فاستحقّ الأولوية بهذه الزيادة. وذهب بعض النحويين إلى خلاف ذلك، قال الأشموني: "هذا ما ذكره المصنف، أعني ترجيح الإعلال على التصحيح في نحو: مرضيّ. وذكر غيره أنّ التصحيح في ذلك هو القياس، وأنّ الإعلال فيه شاذ"[١٢٧].

ب- الواو الواقعة لام (فعول) مصدرا مفردا:

قال الرضيّ: "وما كان ترك القلب فيه أوْلى كلّ مصدر على فُعُول كَجُثُوّ وعُتُوّ، ومَن قلب فلإعلال الفعل"[١٢٨]. يعرض الرضيّ في هذا النصّ جواز أمرين في واو ما كان على زنة (فُعُول) معتلّ اللام بالواو، وهما: الإعلال والتصحيح، ويرى أنّ التصحيح هو الأوْلى. فـــــــ(علا)-مثلا- أصله: (عُلو) والمصدر منه: عُلُوّ بالتصحيح، وهو الأكثر، ويجوز فيه الإعلال بقلب الواو ياء، فيكون: عُلُيّاً، وكذا عتيّا. وخلاصة ما يراه الرضيّ أنّ ما جاء من المصادر مفرداً على زنة (مفعول) الأوْلى فيه التصحيح ويجوز على قلّة إعلال الواو بقلبها ياء. ولم يذكر الرضيّ الزيادة التي جعلت ترك الإعلال أوْلى، ويبدو لي أنّها كثرة الاستعمال أيضاً[١٢٩]. وما ذكره الرضيّ هو رأي النحويين قبله وبعده[١٣٠]، قال سيبويه: "وقالوا: عُتُيّ ومَغْزِيّ، شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأدْلٍ. فالوجه في هذا النحو الواو. والأخرى عربية كثيرة"[١٣١]. فالوجه في نحو: عُتُوّ، التصحيح (إثبات الواو) وإعلالها بقلبها ياء عربي كثير، وإلى مثله ذهب المازني[١٣٢]، وابن السرّاج[١٣٣]، وابن جنّي[١٣٤]. وقد ورد المصدر على زنة (فُعول) المعتلّ اللام بالواو في القرآن بتصحيح الواو وإعلالها ياء، قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾[١٣٥] فقد ورد (عُلُوّا) مصدراً بتصحيح الواو، وقُرِئ أيضا (عِلِيّاً) بقلب الواو ياء، قال أبو حيّان: "وقرأ عبد الله بن وثّاب، والأعمش، وطلحة، وأبان بن تغلب (وعليّا) بقلب الواو ياء، وكسر العين واللام، وأصله فعول، لكنّهم كسروا العين اتباعاً"[١٣٦].

وقد ورد المصدر صحيحاً (عُلُوّاً) في قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾[١٣٧]، وقد قُرئ (عِلِيّاً) بقلب الواو ياء، قال العكبري: "يُقرأ (عِلِيّا) بكسر العين وبياء مكان الواو مكسوراً ما قبلها، مثل: عِتِيّ،

والياء هنا مبدلة من الواو لانكسار ما قبلها"[١٣٨]. وقد نبّه الفراء على جواز مجيء المصدر (فُعُول) بالواو دون إعلالها، وجواز مجيئه معلّا بقلب الواو ياء، محتجّا لذلك بوروده في القرآن في الموضعين، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ وَعَتَوۡ عُتُوّٗا كَبِيرٗا﴾[١٣٩] - : "وجاء العُتُوُّ بالواو لأنّه مصدر مصرّح . وقال في مريم: ﴿أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا﴾[١٤٠] فمن جعله بالواو كان مصدراً محضاً، ومن جعله بالياء قال: عات وعُتِيّ، فلمّا جمعوا بُنِي جمعهم على واحدهم، وجاز أن يكون المصدر بالياء أيضاً"[١٤١]. يكشف لنا نصّ الفرّاء أنّ ما جاء على زنة (فُعُول) مفرداً معتلّ اللام بالواونحو(عُتُوّ)يجوز فيه التصحيح(عُتُوّ)،ويجوز فيه الإعلال أيضاً،(عِتِيّ)،واستند على تجويزالأمرين بما ورد في القرآن الكريم.

بقي أن أشير إلى أنّ ما جاء على زنة (فُعُول) معتلّ اللام بالواو، فإنّه يجب فيه قلب الواو ياء، قال الرضيّ:"ممّا يجب فيه قلبها شيئان:أحدهما...والثاني، جمع على فُعُول كجاثٍ وجُثِيّ وعصاً وعُصِيّ"[١٤٢].

٣- قلب الهمزة نوناً في صَنْعَانِيّ وبَهْرانيّ ونحوهما:

القياس في الاسم الممدود الذي همزته للتأنيث أن تقلب الهمزة فيه واواً، نحو صحراء: صحراويّ وحمراء: حمراويّ. وقد وردت بعض الألفاظ التي استحالت فيها الهمزة نوناً، منها: صنعانيّ[١٤٣]، وبهرانيّ[١٤٤]، وروحانيّ[١٤٥]، وسورانيّ[١٤٦]، وبطحانيّ[١٤٧]. وقد اتفق النحويون على أنّ النون منقلبة، واختلفوا فيمَ قُلبت عنه. قال الرضيّ: "أقول: قوله (في صنعانيّ وبهراني) منسوبان إلى صنعاء وبهراء، فعند سيبويه النون بدل من الواو؛ لأنّ القياس صنعاوِي، كما تقول في حمراء: حمراوي، وهما متقاربان بما فيهما من الغنة، وأيضاً هما بين الشديدة والرخوة، وهما مجهورتان. وقال المبرّد: بل أصل همزة فَعْلاء النون، واستدلّ عليه برجوعها إلى الأصل في صنعاني وبهراني كما ذكرنا ذلك في باب ما لا ينصرف، والأوْلى مذهب سيبويه، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون"[١٤٨]. سجّل لنا الرضيّ رأيين في تحوّل الهمزة نوناً في (صنعاني، وبهراني) ونحوهما، والتحقيق يظهر لنا تسهلاً فيما نسبه الرضيّ، وهذا بيانه:

١- نسب الرضيّ إلى سيبويه أنّ النون بدل من الواو المبدلة من الهمزة المبدلة من الألف. والحقّ أنّ سيبويه لم يذكر أنّ الهمزة قلبت واواً، ثمّ قلبت الواو نوناً، بل اكتفى بوصف هذه الأسماء في حال النسب، قال: "وقالوا في صَنْعاء: صَنْعَانِيٌّ، وفي شتاء: شَتَويّ، وفي بَهراء (قبيلة من قضاعة): بَهْرانيٌّ، وفي دَسْتَوَاء: دَسْتَوَائيٌّ... وقالوا: روحانيّ في الرّوحاء، ومنهم مَن يقول: رَوْحانيٌّ، كما قال بعضهم: بهراويٌّ، حدثنا بذلك يونس، ورَوْحانِيٌّ أكثر من بَهراوِيٌّ"[١٤٩]. وما نسبه الرضيّ إلى

سيبويه هو رأي أبي عليّ الفارسي، قال: "فمن ذلك: إبدال النون من الواو في قولهم: صَنْعاني، وبهراني، في الإضافة إلى صنعاء وبهراء. وقياس هذا وما أشبهه ممّا فيه علامة التأنيث التي هي ألِفٌ وهمزة، أن تبدل من همزته واوٌ في الإضافة كما تبدل منها الواو في التثنية والجمع بالألف والتاء، فيقال: صنعاوي، كما يقال: حمراويّ، وحمراوان، وحمراوات، لكن لمّا كانت النون تشابه الواو وأختيها أبدلت من الواو"[١٥٠]. ونسبه ابن جنّي إلى أبي علي الفارسي[١٥١]، أيضا، واختاره أكثر النحويين[١٥٢].

إذن، فأصحاب هذا الرأي يرون أنّ النون بدل من الواو، والواو بدل من الهمزة، والهمزة مبدلة من الألف. ولا يخفى على لبيب أثر التكلّف في وصف هذا التحوّل. فنحو: (صنعاء) أصلها: صنعاا[١٥٣]، الألف الأُولى زائدة، والثانية ألف التأنيث، التقى ساكنان، ولم يجز حذف أحدهما، فحُرّكت الثانية لأنّها في موضع الإعراب فانقلبت همزة، وإنّما قلبت همزة ولم تقلب واواً أو ياء؛ لأنّها لو قلبت واواً أو ياء لأدّى ذلك إلى رجوعها ألِفاً، فتعود إلى صورتها الأولى التي فرّوا منها؛ لأنّها تكون (صنعاء)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها[١٥٤]. فيلزم قلبها ألِفاً، فتكون (صنعاا)، فيكون مصيرهم إلى ما فرّوا منه، لذا قلبت همزة، ثمّ قلبت الهمزة واواً، ثمّ قلبت الواو نوناً شذوذاً عند النسب[١٥٥]. فصورتها:

صنعاا ← صنعاء ← صنعاويّ ← صنعانيّ .

٢- ونسب الرضيّ إلى المبرّد أنّ أصل الهمزة في نحو: صنعاء، وبهراء؛ نون، فلمّا دخلت عليها ياء النسب عادت إلى أصلها: صنعانيّ وبهرانيّ؛ لأنّ النسب يُعيد الأسماء إلى أصولها. فعلى هذا يكون رأي المبرّد: أنّ النون قلبت همزة، فالأصل: صنعان، ثمّ قلبت النون همزة، فأصبحت: صنعاء، وعند النسب عادت النون إلى أصلها، فأصبحت: (صنعانيّ)، هذا ما يمكن فهمه من عبارة الرضيّ: "قال المبرّد: بل أصل همزة فَعْلاء النون..."[١٥٦]. غير أنّ المبرّد ذكر في مواضع كثيرة أنّ النون في (صنعانيّ) و(بهرانيّ) ونحوهما أُبدلت من الهمزة[١٥٧]، وبهذا يكون رأيه على العكس ممّا نسبه إليه الرضيّ من أنّ النون قلبت همزة. على حين أنّه يرى أنّ الهمزة قلبت نوناً، ويكفي في بيان صحة ما نسبناه إلى المبرّد، أن نورد ما ذكره في الكامل، قال: "والنون تُدغم في الياء والواو، وتُزاد كما تُزاد حروف المدّ واللين، ويُبدل بعضها من بعض، فتقول: رأيتُ زيداً، فتبدل الألف من التنوين، وتقول في النسب إلى صنعاء وبهراء: صنعانيّ وبهرانيّ، فتبدل النون من ألف التأنيث"[١٥٨].

ويبدو أنّ الوهم دخل الرضيّ في نسبة هذا الرأي إلى المبردّ من أمر قريب من هذا قال به المبرّد، فقد ذكر المبرّد في (باب ما لا ينصرف) أنّ النون في (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) أصلها همزة، حملا على الألف والهمزة التي للتأنيث في (فعلاء) نحو: حمراء، ثمّ استدلّ على ذلك بالشبه بين (فعلان)

نحو: عطشان، و(فعلاء) نحو: حمراء، وذكر من وجوه الشبه أنّ النون تبدل من الهمزة في صنعانيّ وبهرانيّ، وأنّ الهمزة تبدل من النون، قال: "أمّا ما كان من ذلك على (فعلان) الذي له (فَعْلى) فقد تقدّم قولنا فيه أنّه غير مصروف في معرفة ولا نكرة. وإنّما امتنع ذلك، لأنّ النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد ألف للتأنيث في قولك: حمراءُ وصفراءُ. والدليل على ذلك أنّ الوزن واحد في السكون والحركة وعدد الحروف والزيادة. وأنّ النون والألف تبدل كلّ واحد منهما من صاحبتها. فأمّا بدل النون من الألف فقولك في صنعاء وبهراء: صنعانيّ وبهرانيّ. وأمّا بدل الألف منهما فقولك- إذا أردت ضربت زيداً فوقفت- قلت: ضربتُ زيداً..."[١٥٩].

وتحدث الرضيّ في باب ما لا ينصرف أيضاً، ونقل رأي المبرّد أنّ النون كانت في الأصل همزة قال: "وقال المبرّد: وجه الشبه أنّ النون كانت في الأصل همزة بدليل قلبها إليه في صنعانيّ وبهرانيّ في النسب إلى صنعاء وبهراء"[١٦٠]. والحقّ أنّ المبرّد لم يقل إنّ أصل نون (صنعاني، وبهراني) همزة، بل قال: إنّ أصل نون (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) همزةٌ[١٦١]. وممّا يدل على أنّ هذا الموضع هو الذي وهم فيه الرضيّ أنّه أحال إليه في شرح الشافية عند حديثه عن رأي المبرّد[١٦٢]. وفضلا عن ذلك فقد نسب ابن عصفور إلى المبرّد أنّ النون بدل من الهمزة[١٦٣]. ولم أجد أحداً من النحويين- قبل الرضيّ- قد نسب هذا الرأي إلى المبرّد، فالذين تحدثوا عن قلب النون في صنعاني وبهراني ونحوهما ذكروا رأيين[١٦٤]، أحدهما، أنّ النون بدل من الواو المبدلة من الهمزة. والآخر، أنّها بدل من الهمزة.

إذن، النتيجة التي ننتهي إليها هنا، أنّ رأي المبرّد هو: أنّ الهمزة قلبت نوناً في (صنعاني، وبهراني) ونحوهما. وقد اختاره بعض النحويين[١٦٥]. وذكر ابن جنّي أنّ أبا عليّ الفارسي قد ردّ هذا الرأي في أوّل الأمر، "ثمّ قال بعد ذلك بزمان: لو أجاز مجيز أن تكون النون في صنعانيّ، وبهراني بدلا من الهمزة لكان وجهاً؛ لأنّ الغرض أن يزول لفظ الهمزة مع ياء الإضافة، فجائز أن تبدل الهمزة نوناً لتقارب بعض هذه الحروف من بعض"[١٦٦].

ولا يمنع ما قدّمناه -أنّ رأيي سيبويه والمبرّد خلاف ما نسبه إليهما الرضيّ- أن نبيّن استدلال الرضيّ بالأوْلى لذاته، فقد وازن بين رأيين، الأوّل، أنّ النون في صنعانيّ وبهرانيّ ونحوهما منقلبة عن واو، إذ الأصل: صنعاويّ وبهراويّ، ثمّ قلبت النون شذوذاً. والآخر، أنّ الهمزة في صنعاء ونحوها نون وقد عادت إلى أصلها في النسب فصارت: صنعانيّ، وجعل الرأي الأوّل هو الأوْلى، واستدلّ على أولويته بالشبه الذي بين النون والواو، وعدم وجود شبه بين الهمزة والنون[١٦٧].

ويبدو لي أنّنا أمام مجموعة من الألفاظ اتفق النحويون أنّ النون فيها منقلبة، وقد وصفوا هذا القلب بالشاذّ، إذ الأصل عندهم أن تقلب الهمزة، في مثله، واواً، نحو:(صحراء: صحراويّ)

و(حمراء: حمراوي)، ويكفي أن نقول في هذا الباب: إنّ الهمزة في صنعانيّ ونحوها قلبت نونا شذوذاً، وقد ورد هذا القلب سماعاً في أسماء معدودة لا يقاس عليها، ولا حاجة إلى تعليل هذا القلب مادام شاذاً باتفاق النحويين.

الهوامش :

(١) ينظر الإغراب في جدل الإعراب ،لأبي البركات الأنباري : ١٢٧ -١٢٨ .

(٢)المصدر نفسه : ١٣١ .

(٣) ينظر:المصدر نفسه : ١٣١ -١٣٢ .

(٤) ينظر: معجم التعريفات ، للجرجاني : ٨١

(٥) ينظر: الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور:٣٦٨.

(٦) شرح الشافية للرضي: ١١٨/٣.

(٧) شرح الكافية الشافية: ٢١٢٩/٤.

(٨) شرح الشافية للرضي: ٩٥/٣-٩٦.

(٩) شرح المفصل: ٤٨٠/٥.

(١٠) ينظر: دقائق التصريف، ابن المؤدب:٢٢٩، ورسالة الملائكة للمعري :١٠٥-١٠٧، واللباب: ٤٢٢/٢-٤٢٣، والممتع الكبير في التصريف :٣٦٨، وسفر السعادة ،السخاوي: ٩٨/١.

(١١) العين: ٤٤١/٨.

(١٢) ينظر: الكتاب: ٣٩٨/٤، وشرح السيرافي: ٣١٨/٥، والمقتضب: ١٥١/١.

(١٣) ينظر: دقائق التصريف :٢٢٩، ورسالة الملائكة :١٠٧، وشرح المفصّل : ٤٨٠/٥.

(١٤) ينظر:طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي:١٥٣،وقد عُدّ من الطبقة السادسة،وهم أصحاب ثعلب.ينظر:الفهرست، ابن النديم: ٨١/٢-٨٢.

(١٥) الزاهر في معاني كلمات الناس، الأنباري: ٣٤٧/١، وينظر: المحتسب : ١٩١/١.

(١٦) دقائق التصريف :٢٢٩.

(١٧) اللباب :٤٢٢/٢.

(١٨) يعني غير الخليل بعد أن ذكر رأيه.

(١٩) الكتاب: ٣٩٨/٤.

(٢٠) الزاهر في معاني كلمات الناس: ٣٤٧/١.

(٢١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣١٨/٣.

(٢٢) ينظر: التسهيل :٣١٠، والمساعد: ١٦٨/٤.

(٢٣) ينظر: التسهيل :٣١٠، والمساعد: ١٦٨.

(٢٤) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه(معجم ودراسة)، د.خديجة الحديثي :١٦٥.

(٢٥) ينظر: شرح الشافية للرضيّ: ١٥١/٣.

(٢٦) ينظر: مراح الأرواح في الصرف، أبو الفضائل ابن مسعود :١٢٧.

(٢٧) ينظر:المنصف :٢٨٧/١-٢٩٢، ومراح الأرواح :١٢٧، والمنهج الصوتي للبنية العربية :١٩٧-٢٠٠.

(٢٨) المنصف: ٢٩١/١.

(٢٩) شرح السيرافي: ٤٥٨/٤، وينظر: المقاصد الشافية(شرح الخلاصة الكافية)، الشاطبي: ٣٣٣/٩، ومجموعة الشافية في علمي التصريف والخط(تشتمل على متن الشافية وخمسة شروح لها):٣١٩/٢، وأوضح المسالك: ٢٣٨/٣، وشرح التصريح:٧٤٧/٢.

(٣٠) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣١٤/١-٣٢٠.

(٣١) ينظر: المنصف:٢٩١/١.

(٣٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٢/١ .

(٣٣) ينظر: شرح السيرافي: ٤٥٨/٤، وأمالي ابن الشجري: ٣١٤/١، ومجموعة الشافية شرح نقره كار: ٣١٩/٢، وشرح التصريح: ٧٤٨/٢.

(٣٤) من سورة النور، آية ٣٧. تتمة الآية " لاتلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة)) .

(٣٥) معاني القرآن، الفرّاء: ٢٥٤/٢.

(٣٦) ينظر: المنصف: ٢٨٩/١-٢٩٠.

(٣٧) المنصف: ٢٨٨/١.

(٣٨) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٥١/٣.

(٣٩) شرح السيرافي: ٤٥٨/٤، وينظر: المنصف: ١٨٩/١.

(٤٠) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب :١٣٥، والاقتراح: ٣٥٤-٣٥٥.

(٤١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية :١٩٩، والإعلال والإبدال في الكلمة العربية، د.صلاح شعبان :٥٤-٥٥، والتعليل الصوتي :٢٧١، وصور الإعلال والإبدال، د. رابح بو معزة :١١٣.

(٤٢) المزدوج (Diphthong) : هو تتابع مباشر لصوتي علّة يوجدان في مقطع واحد، أو هو صوتا علّة ينطقان في فترة زمنية لا تكفي إلا لنطق صوت واحد. ويقسم بالنظر لمكونيه إلى: المزدوج الصاعد (Rising Diphthong). والمزدوج الهابط (Folling Diphong). ينظر: دروس في علم أصوات العربية :١٧٢، والعربية الفصحى:١، والمزدوج في العربية :٩، وأثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، عبد الله عمر كنانة :١٥. وقد أنكر بعض الباحثين وجود المزدوج في العربية. ينظر: دراسات في علم اللغة :٩٤ ،والمزدوج الحركي في العربية ،د/ سيد إسماعيل شواشنة ،مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات' عدد (١٣) ،حزيران ٢٠٠٨ :٣٩٩-٤٠٠ .

(٤٣) أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية :١٥٢.

(٤٤) المنهج الصوتي للبنية العربية :٢٠٠.

(٤٥) ينظر: أوضح المسالك :٣٩٤/٤-٣٩٦.

(٤٦) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٩٥.

(٤٧) المصدر نفسه : ١٠٥/٣ -١٠٧.

(٤٨) الكتاب: ٣٦٣/٤.

(٤٩) شرح السيرافي: ٥/٢٧٠.

(٥٠) الكتاب: ٤/٣٦٣.

(٥١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣/١٠٦.

(٥٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣/١٠٧.

(٥٣) ينظر: شرح السيرافي: ٥/٢٧٠

(٥٤) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣/١٠٧.

(٥٥) شرح الشافية، نقره كار :١٧٤.

(٥٦) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣/١٠٧.

(٥٧) ينظر: شرح المفصل، ٥/٤٣٢-٤٣٣، والممتع :٣١٧، وأوضح المسالك: ٤/٣٩٤-٣٩٦.

(٥٨) المنهج الصوتي للبنية العربية :١٩٤.

(٥٩) المنهج الصوتي للبنية العربية :١٩٤-١٩٥.

(٦٠) ينظر: أسس علم اللغة، ماريو باي :٨١.

(٦١) ينظر: الكتاب: ٤/٣٦٣.

(٦٢) ينظر:شرح السيرافي:٥/٢٧٠،ومختصر في شواذ القرآن من كتب البديع،ابن خالويه :١٠٤،شرح المفصّل: ٥/٣٤٧، وشرح الأشموني: ٤/٤٤٧.

(٦٣) من سورة النور: ٥٨.

(٦٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/٥٢، ومجمع البيان، الطبرسي: ١٨/٧١، وزاد المسير، ابن الجوزي: ٦/٦١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٩٩، وإعراب القراءات الشواذ، العكبري: ٢/١٩١.

(٦٥) مختصر في شواذ القرآن :١٠٤.

(٦٦) من سورة الأحزاب: ١٣.

(٦٧) ينظر: معاني القرآن، الفرّاء: ٢/٣٣٧، والمحتسب: ٢/١٧٩، ومختصر في شواذ القرآن: ١١٩.

(٦٨) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/٥٥١، والأصوات اللغوية :٧٧-٧٨، ودراسات في علم اللغة :١٠٩-١١٠، والدراسات اللهجية والصوتية :١١٣.

(٦٩) شرح الشافية للرضي: ٣/٢٠٨.

(٧٠) ينظر:معاني القرآن للأخفش :٢٢٤، مشكل إعراب القران :١/١٣٣ ،وشرح التصريف الملوكي :٢٧٩ .

(٧١) من سورة غافر: ٢٨. وقد وردت لفظة (آل) في القرآن خمسا وعشرين مرّة : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن:٩٧-٩٨.

(٧٢) ديوان الفرزدق: ١/١١٧.

(٧٣) سر صناعة الإعراب: ١/١٠٠-١٠٢.

(٧٤) ينظر: شرح الشافية للرضيّ: ٣/٢٠٨.

(٧٥) ينظر: شرح التصريف الملوكي :٢٧٩.

(٧٦) الدراسات اللهجية والصوتية :١١٣.

(٧٧) ينظر: معاني القرآن، الأخفش :٢٢٤، وسر صناعة الإعراب: ١٠٢/١-١٠٣، ومشكل إعراب القرآن: ١٣٣/١، والإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش: ٢٢٦/١، والممتع في التصريف: ٣٤٩/١، وشرح الكافية الشافية: ٩٥٤/٢، وارتشاف الضرب: ٢٦٣/١-٢٦٤، والدر المصون: ٣٤١/١.

(٧٨) ينظر: تفسير الطبري: ٣٧/٢، والتفسير البسيط، الواحدي: ٤٨٩/٢-٤٩٠، والكشاف: ٢٦٧/١، ومجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي: ١٤١/١، وتفسير الفخر الرازي: ٧١/٣، وتفسير القرطبي:٨١/٢، والبحر المحيط،: ٣٤٤/١-٣٤٥، ومواهب الرحمن في تفسير القرآن، السبزواري: ٣١٤/١، والتحرير والتنوير: ٤٩٠/١.

(٧٩) ينظر: تهذيب اللغة: ٤٣٨/١٥-٤٣٩، مادة (آل)، ولسان العرب: ٣٠/١١-٣١، مادة (آل).

(٨٠) ينظر:جلاء الإفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام، ابن القيّم :٢٢٧،والقول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، السخاوي :١٩١.

(٨١) يبدو أنّ المرجعية العقدية كانت وراء كثير من التوجيهات اللغوية لأصل (آل)، فقد وقع خلاف في (آل محمد) هل هم أهل بيت النبي خاصة أو يدخل معهم نساؤه وقومه؟ فمن يرى أنّ (آل) محمد المقصود بهم اتباعه من زمنه إلى يوم الدين، ويدخل فيهم أهل بيته؛ لأنّهم من أتباعه أيضا، تعلّق بأنّ أصل (آل): أوّل، فـ(آل وأهل) عنده كلمتان مختلفتان، وقد نقل الأزهري هذا الرأي عن ثعلب، قال: "وقال أحمد بن يحيى: اختلف الناس في (الآل)، فقالت طائفة: آل النبي: مَن اتبعه قرابة كان أو غير قرابة، وآله: ذو قرابته مُتّبعا كان أو غير متبع، وقالت طائفة: الآل والأهل واحد، واحتجوا بأنّ (الآل) إذا صُغّر قالوا: أُهَيْل، فكأنّ الهمزة هاء، كقولهم: هَنَرْت الثوب وأنرته، إذا جعلت له علما. وروى الفراء عن الكسائي في تصغير (آل): أُويل. قال أبو العباس: فقد زالت تلك العلّة وصار الآل والأهل أصلين لمعنيين مختلفين، فيدخل في الصلاة كل من اتبع النبي (صلى الله عليه وسلّم) قرابة كان أو غير قرابة)). تهذيب اللغة: ٤٣٨/١٥، مادة (آل). وتبدو الصورة أكثر تعصبا عند القرطبي. ينظر: تفسير القرطبي: ٨١/٥. ولم أر أكثر من هذا الكلام مجانبة للصواب وبعدا عن الموضوعية العلمية، فمعنى كلامهم أنّ (آل) الرسول هم قومه وأتباعه الذين آمنوا به في جميع العصور. ويكفي لبيان خطل هذا الرأي ما نُقل من أحاديث عنه (ص) أنّ (آل محمد) هم أهل بيته الذين لا تحلّ عليهم الصدقة، فهل يدخل قومه وأتباعه في (الآل) فيصدق عليهم أنّهم لا تحلّ عليهم الصدقة؟! ومن هذه الأحاديث ما رواه البخاري في صحيحه، قال: كان رسول الله (ص) يؤتى بالنخل عند صرامة فيجيء هذا بتمره وهذا بتمره حتى يصير عنده كوماً من التمر، فجعل الحسن والحسين عليهما السلام يلعبان في ذلك التمر، فأخذ أحدهما تمرة جعلها في فيه، فأخرجها رسول الله (ص) من فيه، وقال: "أما علمت أنّ آل محمد لا يأكلون الصدقة)). ورواه مسلم قال: "إنّا لا تحلّ لنا الصدقة)). وذكر ابن الجوزية أحاديث أُخر في أنّ الرسول صرح أنّ (آل محمد) هم أهل بيته خاصّة، وهم وحدهم الذين لا تحلّ عليهم الصدقة. ينظر: صحيح البخاري: ٣٦٢، رقم (١٤٨٥)، وصحيح مسلم: ٧٥١/٢، رقم (١٠٦٩)، وجلاء الإفهام :٢٤٠-٢٤١.

(٨٢) ينظر: الممتع: ٣٥٠/١.

(٨٣) ينظر: العربية الفصحى :٢٠٣.

(٨٤) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية :١١٤.

(٨٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٠١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٣٧/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٨١/١، وشرح التصريف الملوكي :٢٧٨، والممتع: ٣٤٩/١، وارتشاف الضرب: ٢٦٤/١.

(٨٦) الدر المصون: ٣٤١/١.

(٨٧) ينظر: الكتاب: ٢٨٥/٤.

(٨٨) ينظر: الإقناع في القراءات السبع: ٢٢٦/١، وارتشاف الضرب: ٢٦٤/١، والمجيد في إعراب القرآن المجيد :٢٤٠.

(٨٩) ينظر: إعراب القرآن: ٢٢٣/١، والإقناع في القراءات السبع: ٢٢٦/١، والتبيان: ٥٢/١، وارتشاف الضرب: ٢٦٤/١، والدر المصون: ٣٤١/١.

(٩٠) الإقناع في القراءات السبع :٢٢٦.

(٩١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٦٤/١.

(٩٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٨١٧/٤.

(٩٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٣/٣. قال ابن مالك: "وقالوا أيضا في تفسير (آل): أويل، فاعتبروا فيه اللفظ متناسين الأصل)).

(٩٤) التبيان: ٥٢/١.

(٩٥) مجمع البيان، الطبرسي: ١٤١/١.

(٩٦) إعراب القرآن: ٢٢٣/١، وينظر: الدر المصون: ٣٤١/١.

(٩٧) ينظر: الكشاف: ٢٦٧/١.

(٩٨) ينظر: البحر المحيط: ٣٤٤/١.

(٩٩) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: ٧١٣/٤-٧١٨، والمنهج الصوتي للبنية العربية :١٨٧-١٨٨.

(١٠٠) شرح الشافية للرضيّ: ١٦٦/٣-١٦٧.

(١٠١) ينظر: المصدر نفسه، ١٦٦/٣.المذروان : طرفا الألية .

(١٠٢) ينظر: شرح السيرافي: ٣٠٨/٥-٣٠٩، والتكملة :٥٩٩، والتصريف الملوكي :١٩١، والمنصف: ١٦٤/٢-١٦٥، ونزهة الطرف في علم الصرف، الميداني :٣٥، والوجيز في علم التصريف، الأنباري:٤٨، والتتمة في التصريف، ابن القبيصي :١٠٨، وشرح التصريف الملوكي :٤٧٢-٤٧٤.

(١٠٣) الكتاب: ٣٩٣/٤.

(١٠٤) شرح السيرافي: ٣٠٨/٥-٣٠٩.

(١٠٥) شرح الشافية، الرضيّ: ١٦٦/٣.

(١٠٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٧/٣.

(١٠٧) ينظر: دراسة الصوت اللغوي :٣٧٢-٣٧٣.

(١٠٨)المنهج الصوتي للبنية العربية :١٩٠.

(١٠٩)ينظر: أثر الإنسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم، فدوى محمد حسان :٩٣.

(١١٠) شرح الشافية، الرضيّ: ١٧٠/٣-١٧١.

(١١١) ينظر: شذى العرف في فن الصرف، الحملاوي :١٤٣، والنحو الوافي: ٧١٧/٤، والصرف، د.حاتم الضامن :١٩٦.

(١١٢) الكتاب: ٣٨٥/٣.

(١١٣)نسبه ابن جني إلى عبد الله ابن يغوث ،أيضا. ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٦٩١.وشرحه النحاس ولم ينسبه ،ينظر شرح أبيات سيبويه:١٩٣.

(١١٤) الكتاب: ٣٨٥/٣.

(١١٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٣٤/٣.

(١١٦) من سورة مريم: ٥٥.

(١١٧) معاني القرآن، الفراء: ١٦٩/٢-١٧٠.

(١١٨) ينظر: الإنصاف، م(٢٨): ٢٣٥/١، والبحث النحوي عند الأصوليين، د.مصطفى جمال الدين :٨٦.

(١١٩) دقائق التصريف :٣٢٠.

(١٢٠) المصدر نفسه :٣٢٠.

(١٢١) ينظر: الإنصاف: ٢٣٥/١، والبحث النحوي عند الأصوليين :٨٦.

(١٢٢) اللهجات العربية القديمة في شبه الجزيرة العربية، ترجمة: د.عبد الكريم مجاهد :٣٠٨.

(١٢٣) من سورة هود: ٦٢.

(١٢٤) ينظر: شرح الأشموني : ٤٥٨/٤.

(١٢٥) من سورة الفجر: ٢٨.

(١٢٦) ينظر: إصلاح المنطق، ابن السكيت: ١٨٥/١، وأدب الكاتب :٦٢، وشرح السيرافي: ٢٩٨/٥، ودقائق التصريف :٣٢٠، والممتع في التصريف: ٥٥٠/٢، والتسهيل :٣٠٩، والبحر المحيط :١٨٨/٦، وشرح الأشموني: ٤٥٨/٤.

(١٢٧) شرح الأشموني: ٤٥٨/٤.

(١٢٨) شرح الشافية للرضي: ١٧١/٣.

(١٢٩) ينظر: دقائق التصريف :٣٢٠.

(١٣٠) ينظر: الأصول : ٢٥٦/٣، وأمالي الزجاجي :٢٤٤، والمنصف: ١٢٢/٢، والكشاف: ٤٣٤/٤، والممتع في التصريف: ٥٥٠/٢-٥٥١، وتفسير الفخر الرازي: ١٨٤/٢٤، والنكت الحسان في تفسير غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي :٢٦٣.

(١٣١) الكتاب: ٣٨٤/٤.

(١٣٢) ينظر: المنصف: ١٢٢/٢.

(١٣٣) ينظر: الأصول: ٢٥٦/٣.

(١٣٤) ينظر: المنصف: ١٢٢/٢.

(١٣٥) من سورة النمل: ١٤.

(١٣٦) البحر المحيط : ٥٧/٧.

(١٣٧) من سورة الإسراء: ٤.

(١٣٨) إعراب القراءات الشواذ، العكبري: ٧٧٦/١، وينظر: البحر المحيط: ٨/٦.

(١٣٩) من سورة الفرقان، ٢١.

(١٤٠) معاني القرآن، الفراء: ٢٦٥/٢.

(١٤١) من سورة مريم: ٦٩.

(١٤٢) شرح الشافية للرضي: ١٧١/٣.

(١٤٣) صنعاء: مدينة في اليمن، ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي: ٤٢٦/٣-٤٢٧.

(١٤٤) بهراء: قبيلة عربية كبيرة تنسب إلى بَهْرَاء بن عمرو بن الحَاف بن قُضاعَة، ينظر: نسب معد واليمن الكبيرة، الكلبي: ٧٠٠/٢، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، القلقشندي :١٨٢.

(١٤٥) الروحاء: منطقة قريبة من المدينة، وأيضا: رَوْحاء: قرية من قرى بغداد على نهر عيسى قرب السندية، ينظر: معجم البلدان: ٧٦/٣.

(١٤٦) سوراء: موضع قريب من بغداد. ينظر: المصدر نفسه: ٣٧٨/٣.

(١٤٧) البطحاء: موضع قريب من ذي قار، وهي أيضا مدينة مغربية قريبة من تلمسان، ينظر: المصدر نفسه: ٤٤٦/١.

(١٤٨) شرح الشافية للرضيّ: ٢١٨/٣-٢١٩.

(١٤٩) الكتاب: ٣٣٦/٣-٣٣٧.

(١٥٠) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي :١٥٠-١٥١.

(١٥١) ينظر: المنصف: ١٥٨/١-١٥٩.

(١٥٢) ينظر: الإبدال والمعاقبة والنظائر، الزجاجي :٩٥، والإبدال، أبو الطيّب اللغوي: ٤٥٦/٢، والمنصف: ١٥٩/١، واللباب: ٣٣١/٢-٣٣٣، وشرح التصريف الملوكي: ٢٨٦، وشرح الجمل، ابن عصفور: ٢١٥/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك، المرادي: ١٦٢٨/٣.

(١٥٣) هنا، يثار سؤال: هل يجوز أن يفترض النحويون أصلا لا يقوى اللسان العربي على النطق به؟ فقد أجاز سيبويه والسيرافي أن يكون طول مدّ الألف معبرا عن ألفين. ينظر: الكتاب، ٥٧/٣، وشرح السيرافي، ٢٦١/٤. وأنكر الزجاج ذلك، قال الرضي: "قال الزجاج: لو مُدّت الألف وطال مدّها ما زادت على الألف؛ لأنّها حرف لا يتكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها)). شرح الكافية للرضي: ٢٧٥/٦. وللوقوف على رأي المحدثين في قبول الأصل المفترض، ينظر: ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين، بحث، د.محمد حماسة عبد اللطيف، مجلة مجمع اللغة العربية، مصر، ج٤٨، ١٩٨١م، ص١٦٨-١٦٩.

(١٥٤) ولا يعتدّ بالألف في (صنعاء)؛ لأنّه-بحسب رؤية القدماء- حاجز غير حصين.

(١٥٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٤١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢١٥/٢، وشرح الشافية للرضيّ: ٢١٨/٣، وشرح الكافية: ١٥٣/١.

(١٥٦) شرح الشافية للرضي: ٢١٨/٣.

(١٥٧) ينظر: المقتضب: ٦٤/١و٢١٩-٢٢٠و٣٣٥/٣، والكامل: ٢٠١/١.

(١٥٨) الكامل: ٢٠١/١.

(١٥٩) المقتضب: ٣٣٥/٣.

(١٦٠) شرح الكافية: ١٥٣/١.

(١٦١) ينسب هذا إلى الخليل وسيبويه، وهوأنّ النون في (فعلان) من نحو: عطشان، منقلبة عن همزة، ينظر: الأصول: ٢٧٦/٣.

(١٦٢) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢١٨/٣، وشرح الكافية: ١٥٣/١.

(١٦٣) ينظر: شرح الجمل، ابن عصفور: ٢١٤/٢.

(١٦٤) ينظر: اللباب: ٣٣١/٢-٣٣٢، وشرح التصريف الملوكي :٢٨٦.

(١٦٥) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج :٣٥، وشرح التصريف، الثمانيني :٣٤١، وبصائر ذوي التميّز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروزآبادي :٧٥، وشرح التصريح: ٥٩٨/٢.

(١٦٦) المنصف: ١٥٩/١.

(١٦٧) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢١٩/٣.

نتائج البحث :

١- تبيّن من خلال البحث أن الأوْلى أحد الأد لة الملحقة بالأصول النحوييية ، وقد استعمله النحويون القدماء كثيراً دون أن يضعوا له تعريفاً ، واستعمل الرضيّ هذا الدليل لتوجيه كثير من المسائل الصرفية ولم يقدم له تعريفاً أيضا ، لأنه لم يكن منشغلاً ببيان الأصول النحوية ولا الأدلة الملحقة بها ، ويعدُّ الأنباري أول من وضع تعريفاً لهذا الدليل ، غير أن تعريفه لم يكن جامعاً ، وعند أستقراء المواضع التي استعمل الرضيّ فيها هذا الدليل يمكن أن نضع له تعريفاً على النحو الآتي : هو حكم ناشئ عن استدلال لفظي بين طرفين يشتركان في ظاهرة ما ، ثبتت لأحدهما مع وجودها في الطرف الآخر وزيادة ، لإثبات حكم الى الطرف الآخر عند ثبوتها في الأول ، أو لإزالت الحكم عن الطرف الثاني عند عدم وجودها في الطرف الأول . وحينئذٍ يكون وجودها في الثاني أو عدمه أوْلى بفعل تلك الزيادة .

٢- أقام الرضي استدلاله بالأولى معتمداً على بعض الموجهات ، وقد شكلت هذه الموجهات بمجموعها الأسس المعرفية التي أقام الرضيّ عليها هذا الاستدلال ، فالأَوْلى وإن كان أحد الأدلة الملحقة بالأصول النحوية إلّا أنه بفعل تلك الزيادة التي قد تكون قياساً أو سماعاً أو دليلاً لغويا آخر أو غير لغوي ، أصبحت معرفة الأوْلى تتطلب معرفة بكلّ اللأدلة الأخرى ، ومن الأسس المرفية التي أقام عليها الرضيّ استدلاله بالأوْلى: قواعد التوجيه ' والقياس والسماع وغيرها وقد مرّ بيان ذلك في المسائل التي عُرضت في البحث .

٣- يعدّ الاستدلال بالأوْلى أمراً نسبياً يرجع إلى تقدير الدليل لدى العالم ، فقد يحكم الرضيّ بأولوية رأي ما ، بحسب ما يتاح له من الأدلة ، بينما يحكم غيره في المسألة نفسها بأولوية رأي آخر ، بحسب ما ثبت عنده من الأدلة ، لذا قلنا : إن الاستدلال بالأوْلى أمر نسبي . ونجد ذلك مثلا في مسألة : إعلال صوت العلة إذا كان عيناً لمصدر على وزن (إفعال) أو (استفعال) .وقد مرّ بيان ذلك في البحث .

٤- بين البحث أن بعض الآراء التي نسبها الرضيّ إلى النحويين المتقدمين كسيبويه والمبرد وبنى استدلاله بالأوْلى عليها ، ثبت عدم صِحَّة نسبتها إليهم وقد كشف البحث عن آرائهم من مضانها ، ونجد نحو ذلك فيما نسبه الرضي

إلى سيبويه والمبرد في : قلب الهمزة نوناً في (صنعاني) و(بهراني) ونحوهما . وقد مرّبيان ذلك مفصلا في موضعه في البحث .

٥- وقف البحث على الفرق في توجيه النحويين القدماء من خلال أدوات الملاحظة البسيطة التي امتلكوها وبين توجيه المحدثين للمسائل نفسها بأدواتهم التي امتلكوها ، وقد بينت الدراسة من خلال استعمال أدوات المحدثين في التحليل عدم جدوى كثير من توجيهات القدماء بسبب نظرتهم إلى أصوات المدّ على أنها حرف ، بينما نظر المحدثون إليها على أنها حركات طويلة (مصوتات طويلة) ، وقد ترتب على ذلك مخالفة القدماء في بعض التوجيهات . وهي مبثوثة في البحث .

المصادر :

* القرآن الكريم *

١) الإبدال، تأليف أبي الطيّب اللغوي تحقيق : عز الدين التونخي ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ،١٣٧٩ه – ١٩٦٠م .

٢) الإبدال والمعاقبة والنظائر، تأليف ابي القاسم الزجاجي ، تحقيق :عز الدين التونخي ،مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ،١٣٨١ه- ١٩٦٢م .

٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه(معجم ودراسة)، د.خديجة الحديثي ،مكتبة النهضة ،بغداد، ط ١ ، ١٣٨٥ه – ١٩٦٥م .

٤) أثر الإنسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم، فدوى محمد حسان ، جامعة أم درمان ، كلية اللغة العربية .

٥) أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، عبد الله عمر الكناعنة ، وزارة الثقافة ،عمان الاردن ،١٩٩٧م .

٦) آخر، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ٢٠٠٨م – ١٤٢٩هـ .

٧) أدب الكاتب ، تأليف ابن فتيبة ، تحقيق : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة .

٨) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلس (ت٧٤٥هـ) ، تح : رجب عثمان محمد ، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م .

٩) أسس علم اللغة ، ماريو باي ، ترجمة د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٨، ١٤١٩ه- ١٩٩١م .

١٠) إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف .

١١) الأصوات اللغوية ، تأليف د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو ، ط٤ ،مصر ١٩٩٩م

١٢) الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، تح : د. عبد الحسين الفتلي ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م .

١٣) إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، تح : محمد السيّد أحمد عزّوز ، ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م

١٤) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، تأليف أبي البركات الأنباري ، تحقيق : د. سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ،١٣٧٧ه- ١٩٥٧م
١٥) الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١ هـ) ، قرأه وعلّق عليه ، د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م .
١٦) الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش: ١/ليف ابن الباذش ، تحقيق : د. عبد المجيد قطامش ، ط١ دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٣ه .
١٧) أمالي ابن الشجريّ ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسنيّ العلويّ (ت ٥٤٢ هـ) ، تح : محمود محمد الطناحي ، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٢م .
١٨) أمالي الزجاجيّ ، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ (ت ٣٤٠ هـ)(١٦٧) ، تح : عبد السلام هارون ، ط٢ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
١٩) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، مطبعة السعادة ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١م .
٢٠) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف الإمام أبي عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاريّ المصريّ (ت٧٦١هـ) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت .
٢١) البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين ، دار الرشيد ، ١٩٨٠م .
٢٢) بصائر ذوي التميّز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي ، تحقيق : الأستاذ علي محمد النجار ،دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان .
٢٣) البيان في غريب إعراب القرآن ، تأليف أبي البركات ابن الأنباريّ ، تح : طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠هـ - ١٩٨٠م .
٢٤) التتمة في التصريف، ابن القبيصي ، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري ، ط١، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي ،١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م .
٢٥) التحرير والتنوير ، تأليف الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، ١٨٨٤ هـ .
٢٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو ، تأليف شيخ النحاة الإمام العالم العلامة الأوحد جمال الدين ابن مالك ، ط١، المطبعة الميرية بمكة ، ١٣١٩ هـ .
٢٧) التصريف الملوكي صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د. البدراوي زهران ، ط١ ، مكتبة لبنان ، ناشرون ، القاهرة ، ٢٠٠١ م .
٢٨) التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث – قراءة في كتاب سيبويه – ، د. عادل نذير ، ط١ ، ديوان الوقف السني العراق ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
٢٩) تفسير البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م .

٣٠) التفسير البسيط ، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحديّ (ت ٤٦٨ هـ) ، حقّقه د. محمد عبد صالح عبد الله الفوزان ، و د. محمد عبد العزيز الخضري ، د. أحمد بن محمد بن صالح الحمادي ، د. محمد بن حمد بن عبد الله المحيميد ، وآخرون ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٣٠ هـ .
٣١) تفسير الطبريّ جامع البيان عن تأويل القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبريّ (ت ٣١٠ هـ) ، تح : محمود محمد شاكر ، ط٢ ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة.
٣٢) تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، للإمام محمد الرازيّ (ت ٦٠٤ هـ) ، ط١، دار الفكر ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م ..
٣٣) التكملة لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان ، ط٢ ، عالم الكتب بيروت لبنان ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .
٣٤) تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهريّ (ت٣٧٠هـ) ، حقّقهُ : د. عبد السلام محمد هارون ، ود. محمد علي النجار، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الكريم العزباوي ، وآخرون ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م .
٣٥) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي ، شرح ألفية ابن مالك للمرادي ، تحقيق : د. عبد الرحمن علي سليمان ، ط١ دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
٣٦) الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لما تضمّنه من السنّة وآي الفرقان ، تأليف أبي عبد الله محمد ابن أحمد بن أبي بكر القرطبيّ (ت ٦٧١ هـ) ، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، وآخرين ، ط١، مؤسسة الرسالة ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م .
٣٧) جلاء الإفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام، ابن القيم الجوزية :٢٢٧، و
٣٨) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، د. حسام سعيد النعيمي ، دار الرشيد ، ١٩٨٠ م .
٣٩) دراسات في علم اللغة ، د. كمال بشر ، دار غريب ، ١٩٩٨ م .
٤٠) دراسة الصوت اللغوي ، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب القاهرة ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
٤١) الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ ، (ت ٧٥٦ هـ) ، تح : أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق.
٤٢) دروس في علم أصوات العربية ، لجان كانتينو ، ترجمة الاستاذ صالح القرمادي ، الجامعة التنوسية ١٩٦٦ م .
٤٣) دقائق التصريف للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق :د. أحمد ناجي القيسي ،مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٧ه-١٩٨٧م.
٤٤) ديوان الفرزدق ، همام بن غالب ، دار صادر ، بيروت .
٤٥) رسالة الملائكة ، إملاء الشيخ أبي العلاء المعري ، تحقيق : محمد سليم الجندي ، دار صادر بيروت ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
٤٦) زاد المسير، ابن الجوزي في علم التفسير ، المكتب الاسلامي
٤٧) الزاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباريّ (ت٣٢٨هـ) ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، ط٣، دار البشائر ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م .

٤٨) سر صناعة الإعراب ، تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جنّيّ (ت٣٩٢هـ) ، تح : د. حسن هنداوي ، ط٢، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٣ هـ - ٢٠٠٤م .
٤٩) السعادة ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١م .
٥٠) سفر السعادة وسفر إلإفادة ، تأليف الامام علم الدين السخاوي ، تحقيق : د. أحمد محمد الدالي ، وآخر ، ط٢ ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
٥١) شذى العرف في فن الصرف ، تاليف الاستاذ الشيخ احمد الحملاوي ، المكتبة الثقافية ، بيروت – لبنان .
٥٢) حاشية الصبان شرح الاشموني على ألفية أبن ومعه شواهد العيني ، تحيقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوقيفية .
٥٣) شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٩ م .
٥٤) شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تأليف جمال الدين بن مالك الطائي الجيّاني الأندلسيّ ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وآخر ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م .
٥٥) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت ٩٠٥ه) على "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" لإبن هشام الأنصاريّ ، تح : محمد باسل عيون السود ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م .
٥٦) شرح التصريف، الثمانيني ، تحقيق : د. إبراهيم بن سليمان البعيمي ، ط١ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
٥٧) شرح جمل الزجاجيّ ، لابن عصفور الإشبيليّ (ت ٦٦٩ هـ) (الشرح الكبير) ، تح : د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ،العراق ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٥٨) شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ، تح : د. عبد العال سالم مكرم ، ط١، عالم الكتب ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٥٩) شرح شافية ابن الحاجب للشيخ رضي الدين الأستراباذي ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان .
٦٠) شرح الشافية في التصريف ، للسيد عبدالله بن محمد الحسيني المعروف بنقرة كار ، دار إحياء الكتب العربية .
٦١) شرح الكافية الشافية ، تأليف العلامة جمال الدين بن مالك الطائيّ الجيّانيّ ، تح: عبد المنعم أحمد هريري ، دار المأمون .
٦٢) شرح كتاب سيبويه ، تأليف أبي سعيد السيرافيّ الحسن بن عبد الله بن مرزبان (ت ٣٦٨ هـ) تح : أحمد حسن مهدلي ، وآخر ،ط١ ،دار الكيب العلمية بيروت – لبنان ،٢٠٠٨م .
٦٣) شرح المفصل للزمخشريّ ، تأليف موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصليّ (ت ٦٤٣ هـ) ، تح : إميل بديع يعقوب ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م .
٦٤) صحيح البخاري ، للامام ابي عبد الله بن محمد بن اسماعيل البخاري ، ط١ ، دار ابن كثير ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٤ م .

٦٥) صحيح مسلم، للامام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط١ ، دار الكتب العربية ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .
٦٦) الصرف، د.حاتم الضامن ، دار الحكمة ، الموصل ، ١٩٩١ م .
٦٧) صور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر د. رابح بن معزة ، دار مؤسسة رسلان ، دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٨ م .
٦٨) طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي:١٥٣،وقد عُدّ من الطبقة السادسة،وهم أصحاب ثعلب.ينظر:
٦٩) ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين، بحث، د.محمد حماسة عبد اللطيف، مجلة مجمع اللغة العربية، مصر، ج٤٨، ١٩٨١م، ص١٦٨-١٦٩.
٧٠) العربية الفصحى ، نمو بناء لغوي جديد ، تأليف هنري فلش ، ترجمة ، د. عبد الصبور شاهين ، ط٢ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٨٣ م .
٧١) العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ(ت١٧٥هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، العراق ، ١٩٨٠ .
٧٢) فهرست أبن النديم ، تأليف أبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالنديم (ت ٣٨٠ هـ) ، ضبطه وشرحه وعلّق عليه وقدم له يوسف علي الطويل، وضع فهارسه أحمد شمس الدين ، ط٢، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م .
٧٣) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، د. عبد الصبور شاهين ، ط٣ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٧م .
٧٤) القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، للسخاوي ،تحقيق :محمد عوامة ،ط١ ،مؤسسة الريان ، السعودية ،١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م .
٧٥) الكامل في اللغة والادب ، لابي العباس المبرد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٣ ، دار الفكر العربي ، لقاهرة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م .
٧٦) الكتاب ، سيبويه أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تح: د. عبد السلام محمد هارون ، ط٣، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٧٧) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للعلامة جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، حقّقه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض وأ. د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، ط١، ، مكتبة العبيكان ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م .
٧٨) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمؤلفه أبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧ هـ) ، تح : محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، بدمشق ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م .
٧٩) اللباب في علل البناء والاعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، ط١ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت - لبنان ، دار الفكر ، دمشق - سوريا .
٨٠) لسان العرب ، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين بن منظور الأفريقيّ المصري ، دار صادر ، بيروت .

٨١) اللهجات العربية القديمة في شبه الجزيرة العربية، تأليف تشيم رابين ، ترجمة: د.عبد الكريم مجاهد ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٢ م .
٨٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ، أبو إسحاق الزجّاج (ت ٣١١ هـ) ، تح : هدى محمود قراعة ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م .
٨٣) مجمع البيان في تفسير القرآن ، تاليف سيف الاسلام الطبرسي ، ط١ ، دار العلوم ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥ م .
٨٤) مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط(تشتمل على متن الشافية وخمسة شروح لها) ، تحقيق : محمد عبد السلام شاهين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م .
٨٥) مراح الأرواح في الصرف ، تأليف أبي الفضائل أحمج بن محمد بن سعود (من علماء القرن الرابع الهجري) ،تحقيق : محمد الطهراني ، ط١،مطبعة اعتماد ، إيران ،١٣٧٤هـ .
٨٦) المجيد في إعراب القرآن المجيد لإبراهيم الصفاقسي ، تحقيق : موسى محمد زنين ، ط١ ، كلية الدعوة الاسلامية ، طرابلس – ليبيا ، ١٤٠١ هـ - ١٩٩٢ م
٨٧) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح عثمان بن جنّيّ ، تح : علي النجدي ناصف ، و د. عبد الحليم النجار،عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م .
٨٨) مختصر في شواذ القرآن من كتب البديع، ابن خالويه ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
٨٩) المزدوج الحركي في العربية ،د/ سيد إسماعيل شواشنة ،مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات' عدد (١٣) ،حزيران ٢٠٠٨ :٣٩٩-٤٠٠ .
٩٠) المزدوج في العربية المفهوم – المصاديق – التحولات ، د. جواد كاظم عناد ، ط١ ، دار تموز ، ٢٠١١م .
٩١) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات،أبي عليّ النحويّ (ت ٣٧٧هـ) ، تح :صلاح الدين عبد الله الشيكاوي، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٣ .
٩٢) المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح الإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، ط٢، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٩٣) مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧ هـ)، تح : د. حاتم صالح الضامن ، ط١، دار البشائر ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م .
٩٤) معاني القرآن ،تأليف أبي زكريا الفراء ، تحقيق:أحمد يوسف نجاتي ، وآخرين ، ط٢ ، ألهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ م .
٩٥) معاني القرآن للأخفش ، سعيد بن مسعدة البلخيّ المجاشعيّ ، تح : د.عبد الأمير محمد أمين الورد ، ط١،عالم الكتب ، بيروت ،لبنان ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م .
٩٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السّريّ (ت ٣١١ هـ) ، تح : د. عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
٩٧) معجم البلدان للشيخ الامام شهاب الدين ابيب عبد الله ياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٧ - ١٩٧٧ م .

٩٨) معجم التعريفات ، للسيد الشريف الجرجاني ، تحقيق :محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ،٢٠٠٤م .
٩٩) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمي، وآخرين ، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
١٠٠) المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبّرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تح :محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .
١٠١) الممتع الكبير في الصريف لابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، مكتبة ناشرون ، بيروت – لبنان ،ط ١، ١٩٩٦م .
١٠٢) الممتع في التصريف لابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ط١ ، ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
١٠٣) المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان جنيّ لكتاب التصريف للمازنيّ ، تح : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، ط١، إدارة الثقافة العامة ، مصر ، ١٤٧٣هـ - ١٩٥٤م .
١٠٤) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ١٤٠٠ه -١٩٨٠م
١٠٥) مواهب الرحمن في تفسير القرآن، تأليف السيد عبد الأعلى السبزواري ، ط٥ ، دار نكين ، إيران ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م .
١٠٦) النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، د. عباس حسن ، ط٣، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٤م .
١٠٧) نزهة الطرف في علم الصرف، تأليف الشيخ صدر الافاضل أبي الفضل احمد بن محمد الميداني صاحب مجمع الامثال ، ط١ ، مطبعة الجوائب ، قسطنطينية ، ١٢٩٩ هـ .
١٠٨) نسب معد واليمن الكبيرة للكلبي ، تحقيق : د . ناجي حسن ، ط١ ، عالم الكتب ، ومكتبة النهضة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
١٠٩) النكت الحسان في تفسير غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
١١٠) نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، لأبي العباس القلقشندي ، تحقيق: د. إبراهيم الابياري ، ط٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م .
١١١) الوجيز في علم التصريف، لأبي البركات الانباري ، تحقيق : د . علي حسين البواب ، دار العلوم ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

The Fittest in The Transformations of The Internal Structure in Al-Radhi Al-Istrabadi's Sharh Al-Shafiya

The fittest option is considered one of the syntactic evidence that is attached to the syntactic origins. Abul Barakat Al-Anbari has attached it to measurement, defining it by saying, "as for the fittest inference, it is to be evident -in the branch- the meaning to which the judgement is related in the origin plus an addition". He noticed that the fittest is a verbal inference based on relating the branch to the origin, if the branch includes the meaning contained in the origin plus an addition. But the inference of this evidence according to Radhi-iddin Al-Istrabadi revealed that it is not limited to the origin and branch, as it might be between two extremes, which have no relation with the origin, and the branch. Thus we can define it as "a judgement originated from verbal inference between two extremes having a common phenomenon, proved for one of them while existing in the other extreme plus an addition. This is to prove the judgement for the second extreme when it is proved for the first, or to remove the judgement from the second extreme when not existing in the first. Then, its existence or non-existence in the second extreme would be fitter than the first because of that addition."

I have used morphology a field to study the fittest. I have chosen the transformations of the internal structure in Sharh Al-Shafiya from the morphological phenomena, to be a domain for applying this evidence and revealing it reality.